د. فرج فودة

الملعوب



دكتور
فرج فودة

الملعوب

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية

الغلاف للفنان خلف طايع

الطبعة الأولى ١٩٨٥
الطبعة الثالثة ٢٠٠٤

مقدمة

كانت هذه الصفحات فصلاً من كتاب، وكنت متفائلا بإمكانية نشره في إحدى المجلات أو الصحف . وحاولت مع ثلاث منها، فكان الرد أعتذارا رقيقا، لأن مضمونه الذي يعكسه العنوان ، ليس مؤكدا لديهم أو متوقعا منهم . وخلال المحاولات مرت الشهور ، وحدثت التطورات ، وبدأت توقعاتي في التحقق ، وبدات أشعر بضرورة أن أسرع بنشر هذا الفصل . ورفضت في ذات الوقت أن أدخل عليه أي تعديل ، مكتفيا في نهايته بذكر تاريخ الإنتهاء من كتابته . وبدأت أتخلى عن فكرة نشر الكتاب الكبير الكامل ، خاصة بعد أرتفاع أسعار الورق ، وتخوفي من أن يحول السعر دون وصول الكتاب إلى الجمهور الواسع من القراء ...

وربما تساءل القاريء عن سر أختيار العنوان ، الذي يبدو عنوانا (غير رصين) . لكني أستميحه العذر أن يؤجل هذا التساؤل إلى نهاية الكتاب ، لكي يكتشف معي أنه عنوان دقيق لأخطر ظاهرة عرفها الأقتصاد المصري في القرن الأخير .

وأخيرا ، يبقى تساؤل عن حجة من رفضوا النشر ، وموقف أمثالي ممن يكتبون ولا يتاح لهم النشر إلا على صفحات الكتب ، وفي أحيان كثيرة على نفقتهم الشخصية ..

ثم نتساءل عن سبب فساد المناخ الفكري ...

ف . ف

ولا تعليق

أنت تكسب ، ليس لأنك الأذكى، ولكن لأن الآخرين أغبياء . وليس لأنك الأكثر مقدرة ، ولكن لأن الآخرين عجزة . وليس لأن بابك مفتوح ، ولكن لأنهم سدوا جميع الأبواب والنوافذ . وليس لأنك الأكفأ ، ولكن لأنك الأثبت أعصابا ، والأقل أنفعالا ، والأكثر إيمانا بأنك من التراب وإلى التراب تعود. والمعنى الديني هنا ليس مقصودا ، وإنما المقصود هو المعنى المباشر . فالتراب الذي أتى منه هؤلاء ، هو تراب الحواري الذي أنبت أبناء الطبقة دون المتوسطة . فإذا عادوا إليه فلا بأس، وإذا عادوا إلى غيره في أي مكان (أمين للتحفظ) فلا بأس أيضاً . بيد أن العودة هذه المرة مشكوك فيها ، مادام الجميع يتحصنون بعشرات الآلاف من صغار المودعين ، وبالآلاف من متوسطيهم ، وبالعشرات من كبارهم . ومادام للمال لغة تهتز أمامها الرؤوس ، وتنحني لرنينها الرقاب ، ويطمح إليها بعض المسئولين في عالم اليوم . تحسباً لعالم الغد ، حين تنطفيء الأضواء . فيأتي السعد ساعيا ، ويصبح الزمن ريانا . ولا ضير في ذلك طالما أنه تم من حلال العمل الشريف ..

ولا تعليق ..

حقاً لا تعليق ونحن نقــارن نماذج رجال الأعمال اليوم بــرجال الأعمال في زمن سابق . فنضع " الحــاج " في ميزان المقــارنة مع طلعت حرب ، ونضع المحاسب في ميزان المقارنة مع أحمد عبود . ولا داعي للأستطراد، فالنموذجان كافيان ، ونتيجة المقارنة متروكة للقراء. بيد أنه من الملائم أن نُشير إلى أن ثروات نماذج اليوم أكبر بكثير . بل لعلها لم تخطر لأحد من السابقين على بال ، وربــما على خيال . ويبدو أن السابقين كانوا أقل ذكاء ، أو أن اللاحقين في زماننا السعيد قد تعلموا من دروسهم الكثير . فطلعت حرب قد ترك وراءه بنك مصر ، وشركة مصر للطيران ، وشركة مصر للنقل البحري ، وشركات مصر للغزل والنســيج ، وســتوديو مصر ، والمســرح القــومي ، وغير ذلك من المآثر العظيمة . لكنه أنتهى يا مولاي كما خلقتني ، بل قضى آخر عمره مُبعداً عن البنك الذي أنشأه . أما أحمد عبود ، فقد كان نموذجاً كاملاً ومتكاملاً لأفتقاد الحكمة والحنكة وبعد النظر. فقد وضع الرجل كل أمواله على الأرض، في صورة شركات ومصانع ومزارع وعقارات . وكانت النتيجة أن أتت الثورة ، على جواد التأميم ، فسلبت الرجل أمواله . وأنتهت حــياته وهو يتحســر على ثروته التي ذهبت مع الريح .

صحيح أن مصر كسبــت من الأثنين ، لكن رجال الأعمال اليوم يرددون حكمة عظيمة مضمونها : ماذا يربح الإنســان لو كسبــت مصر وخسر هو الجلد والسقط ؟. وصحيح أن ما صنعه الأثنان كان القاعدة الصلبة لما يُسمى اليوم بالقــطاع العام ، والأرضية الصلدة

للتقدم الفني والإنتاجي حتى نهاية القرن . ولكن أصحـــاب بــيوت الأموال اليوم يعلقون على ذلك في بلاغة وعمق وسمو ، بقولهم: سلم لي على المترو ا. ويبـــدو أنهم أستوعبـــوا الدروس أستيعابـــاً كافياً وكاملاً . فلم يستثمروا من الأموال إلا مقـــدار ما يُخزي العين . ولم يندفعوا إلى الأستثمار إلا بقدر محـــدود لا يتجاوز زكاة المال . ولم يضعوا كل الأموال في البنوك المصرية ، وإنما وضعوا أغلبـــها في بنوك الفرنجة ، حتى إذا وقعت الواقـــعة ركبـــوا الطائر الميمون . والركوب والهروب مضمون، إلى حيث أموالهم مودعة، وإلى حيث يعيشون في دعة ، وإلى حيث النساء كالهلام ، والمتع كالأحـــلام ، والرجال لا يشغلونك بالسلام أو بالكلام. وقديما قال الشاعر الشعبي، على لسان أبو زيد الهلالي سلامة : تحدث عن البـــركة كأنك أبـــلغ البلغاء في تهامة ، وأرفع إصبعك إلى الســـماء في عزة وكرامة ، ثم اجمع أموالهم وأنـــت منتصب الهـــامة ، فإذا أزفـــت الآزفة وقامت القيامة ، فأنطلق إلى جزر البهامة . والهاء هنا لزوم القـــافية ، والله اعلم .

المناخ المُهيأ والأرضية الممهدة

حتى نتفهم جيداً كيف نشأت بيوت توظيف الأموال ، يجدر بنا أن ندرس المناخ العام الذي ساعد على تطورها ونموها بهذه الصورة السرطانية . وفي تقديرنا أن جزئيات هذا المناخ هي على النحو التالي ..

أولاً . وجود أعداد ضخمة من المصريين العاملين بالخارج ، الأمر الذي ترتب عليه توافر ثروات كثيرة محدودة ، وقليلة غير محدودة . أغلبها مودع بالخارج ، ويتحين أصحابه الفرصة الملائمة لإدخاله إلى مصر من خلال قنوات شرعية للأستثمار أو لتنمية هذه المدخرات ..

ثانياً . ظهور حركة كساد عام في منطقة الخليج ، زادت تعقيداً بعد الضربات المتتالية ، والتي تمثلت في أستمرار وتفاقم الحرب العراقية الإيرانية ، وانخفاض أسعار البترول ، وانهيار سوق المناخ بالكويت ، وانهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك ، وتفاقم المشاكل الأقتصادية في أمريكا الجنوبية . الأمر الذي ترتب عليه تدهور الأحوال المالية . وحصار إمكانيات تنمية الثروات بالخارج، واللجوء لأول مرة إلى سياسات أنكماشية ، بل وأحياناً إلى الأقتراض . مما ترتب عليه الأستغناء عن كثير من المصريين

العاملين ، أو أتجاهم من أنفسهم إلى تصفية أوضاعهم وترتيب إمكانيات العودة لأنفسهم ولمدخراتهم ..

ثالثاً . ضآلة إمكانيات الأستثمارات الصغيرة ، وإنعدام فرصها تقريباً ، بل وانحصارها في بدائل محددة ، أكثرها شيوعاً عنابر الدواجن، أو بناء منزل صغير ، أو شراء شقة أو شقق ، وفي جميع البلاد يتم تجاوز عقبة الأنخفاض النسبي في المدخرات بالمقارنة بالأستثمارات المطلوبة للمشروعات الكبيرة . بإنشاء الشركات المساهمة ، أو شراء الأوراق المالية . بيد أن التجارب السيئة في بداية الأنفتاح، مع أنعدام روح الجماعة لدى المصريين بصفة عامة، وغلبة روح الفردية أو الأنفراد . أديا إلى توافر كم هائل معروض من الأموال ، دون طلب مقابل يتمثل في قنوات أستثمارية أو ادخارية ملائمة ..

رابعاً . وهذا هو أهم العوامل وأخطرها : تغلغل الروتين الحكومي إلى الدرجة التي يُمكن أن يظن الفرد معها أن تعطيل الأستثمار قرار مُتخذ وغير مُعلن ، لكنه مُستهدف باليقين . فكل خطوة مشكلة ، وكل مشكلة تدفع إلى تجاوز للقانون أو تحايل عليه . كما أنها تحتاج إلى موافقة ، وكل موافقة تبدأ بممانعة ، أو تنتهي بممانعة . وفي كل الأحوال تمر بمماحكة . وكل الأبواب يُمكن أن تفتح ، وكل الأبواب يمكن أن تقفل أيضاً . والمشروع الذي يحتاج إنشاؤه إلى عام يستغرق ثلاث أعوام . والمستثمر الذي يبني

مشروعه على ربح ٢٥% في السنة وفترة إنشاء عام كامل ، يتوقع أن يكون متوسط ربحه ٢٠% خلال السنوات الخمس الأولى (سنة بدون أرباح وأربع سنوان بربح ٢٥%) . وهو يرضى بذلك ويسعد به ، لكنه يصطدم عند التنفيذ بأستنفاذ ثلاث سنوات على الأقل في مرحلة الإنشاء . والنتيجة أن يُصبح متوسط ربحه خلال السنوات الخمس الأولى ١٠% ، أي أقل من عائد البنك ، الأمر الذي لا يُبرر الأستثمار ناهيك عن المخاطرة ..

إن تعقيدات الروتين الحكومي ، وروح عدم الثقة السائدة ، وفساد الضمائر والذمم ، وتدخل أجهزة الدولة بالمنع أو المعاكسة وليس بالتسهيل أو المساعدة . أمور تدفع جميعاً إلى إحجام المستثمر عن الأستثمار أو العمل المنتج ، وبحثه عن وسيلة سهلة تكفل له دخلاً ثابتاً. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحيط مناخ الأستثمار في السنوات الأخيرة من تضييق في مجال الأئتمان ، لأدركنا حجم إغراء بيوت توظيف الأموال التي تُضيف إلى ضمان الدخل الثابت ، نأيها بالمدخر عن مشاكل الضرائب والتركات ، وغيرها من المشاكل أو المشاغل المتعددة والمعقدة ..

خامساً . عدم معقولية أسعار الفائدة التي تقدمها الأوعية الأدخارية في مصر ، حيث تقل عن نصف نسبة معدل التضخم السنوي . الأمر الذي يعني ببساطة أن المدخر يخسر واقعياً تقريباً نسبة الفائدة ولا يكسبها ..

ما سبق يُمثل جزئيات المناخ العام السائد في مصر قبيل نشأة بيوت توظيف الأموال . وهو يشكل في مُجمله عوامل مساعدة على نجاح هذه البيوت . فهناك العرض المتوافر ، متمثلاً في محدودية فرص الأستثمار المحدود ، وسوء مناخ الأستثمار ، وتدني عوائد الأدخار . بيد أن هناك عاملاً آخر يسبق العوامل السابقة . وقد تمت إدارة الحملة المرجحة له بمهارة وحنكة . ويتمثل هذا العامل في إذكاء المشاعر الدينية ، الساخنة بالمصادفة منذ بدء العقد الأخير ، و أستخدامها بمهارة شديدة في تحقيق هدف مزدوج، يتمثل في رفض قنوات الأدخار المتاحة (لكونها ربوية وآثمة) وتزكية قنوات الأدخار البديلة في بيوت توظيف الأموال (لكونها إسلامية مباركة) هدفها الهدى ، ورمزها بدر ، وغايتها السعد ، وسبيلها الأستثمار الشريف والمال الحلال ، سبيل المؤمن إلى الجنة . وللجنة باب أسمه الريان .

ونتوقف قليلاً

نعم نتوقف قليلاً أمام موضوع الفائدة والربا الذي يحتاج إلى مبحث منفصل ربما شاركنا فيه . ونشير في عجالة إلى كتاب الربا في الإسلام للمستشار سعيد العشماوي (دار سينا للنشر) . وهو يثبت ما نعتقد فيه من أن الفائدة البنكية بصورتها الحالية لا علاقة لها بالربا المحرم في الإسلام من قريب أو بعيد . بيد أنه قبل الدخول في خلاف فقهي ، بل ودون الدخول فيه لأن هذا ليس مجاله ، نود أن نلفت النظر إلى عدة ملحوظات ..

أولها : يتعلق بذلك الموقف الغبي ، ونقول الغبي ولا نتحرج ونحن نصف موقف الإمتناع عن الحصول على الفوائد ، خاصة من البنوك الأجنبية ..

وأذكر في هذا الصدد ما حدثني به أستاذ فاضل هو الدكتور عبد الصبور مرزوق عن أعلى هيئة إسلامية (عالمية) في المملكة العربية السعودية ، وكيف تنازلت في إحدى السنوات عن فوائد بنكية بلغت خمسمائة مليون دولار في البنوك الأمريكية ، فتم تحويلها إلى مجلس الكنائس العالمي .

والأخبار التي تتواتر إلينا تعمّق من إحساسنا بالغضب ، بل بالقهر ، مما يفعله بعض أغبيائنا ، ولا أقول بعض أغنيائنا ، حين يتنازل الغبي منهم عن عدد من الملايين ، لأنها فوائد (نجسة) .

ويرسل خطاباً (مباركاً) بهذا التنازل للبنك السويسري . ما شاء الله .. هل هذا أفضل من منطلق الإسلام نفسه ، أم الأفضل أن يحصل عليها وينفقها على فقراء المسلمين في بلاده ، أو في بلاد المسلمين ، على المسلمين الذين يعانون من المجاعة في السودان أو الصومال أو إرتيريا أو بنجلاديش ؟.

لا حول ولا قوة إلا بالله .. هل هانت علينا أنفسنا وأموالنا إلى هذا الحد ؟. وهل وصل الغباء بفتاوينا وبمن يفتون فينا ، إلى هذا المدى؟. إنني أرفع صوتي بأعلى ما يمكنني ، معلناً أن الحصول على هذه الفوائد وإنفاقها على الفقراء ، ليس فقراء المسلمين فقط بل الفقراء أيا كانت ديانتهم في ديار المسلمين ، إسلام في إسلام . في إسلام ، وأنا مسئول عن هذه الفتوى أمام الله ، ليس لأني أعلم المسلمين بالإسلام، بل لأن الإسلام دين المنطق وليس دين الفهم المغلق . ودين العدل والعقل ، وليس دين الظلم والجهل . ودين ما ينفع المسلمين ، ليس دين ما يدفع المسلمين إلى الفقر والجهل والمرض .. هذه واحدة .

أما الثانية من الملاحظات فتتعلق بالمفهوم العام للفائدة ، الذي يتمثل في الزيادة الثابتة المعلومة سلفاً ، بالنسبة للأموال المودعة ، وهو ما يعتبره بعض الفقهاء ربا نتيجة هذا التعريف ، والذي يتضمن عناصر : الزيادة ، والثبات في نسبة الزيادة ، والعلم المُسبق بنسبة الزيادة الثابتة . وواضح أن كلمة الزيادة تُمثل القاسم المشترك في عناصر التعريف، وهي تستحق من وجهة نظرنا قليلاً من المناقشة ،

وكثيراً من التسليم بما لا نعتقده . وهو ان الفائدة وفقا للتعريف السابق تمثل ربا محرماً . لكننا سوف نسلم مؤقتاً بذلك ، ونتساءل هل حقاً هناك زيادة في الأموال نتيجة الإيداع في البنوك ؟. وما هو مقدار هذه الزيادة حتى نرفضها إن سلمنا بالتحريم ؟.

إن المبتدئين في دراسة الأقتصاد ، يعلمون أن هناك فرقاً بين القيمة النقدية والقيمة الحقيقية للنقود ، فأنت إذا كنت تملك مائة جنيه في أول عام ١٩٨٦ مثلاً ، وظللت تملكها حتى نهاية العام . فإن النقدية لما تملكه ، وهي المائة جنيه ، ظلت ثابتة كما هي . بينما لو أرتفعت الأسعار خلال العام إلى الضعف ، فإن معنى ذلك أنك ستشترى في نهاية العام نصف ما كنت تشتريه في بدايته . وهذا معناه بلغة الأقتصاد ، أن القيمة الحقيقية للنقود قد قلت إلى النصف، على الرغم من ثبات القيمة النقدية .

والمبتدئون في الأقتصاد أيضاً ، يعرفون أن الأرتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار يُسمى بالتضخم ، وأنه أصبح سمة عصرية في عالمنا الحاضر . ومعنى هذا أن التضخم الحادث بأستمرار ، يترتب عليه أنخفاض القيمة الحقيقية للنقود بأستمرار . ودليلنا على ذلك أن القيمة الحقيقية للجنيه في أوائل السبعينات ، تعادل أحياناً القيمة الحقيقية للمائة جنيه في أوائل الثمانينات . وأمامي واقعة تحسم قول كل خطيب كما يقولون . وهي تتعلق ، بفيلا صغيرة بيعت أمامي عام ١٩٧٢ بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، ثم بيعت أمامي أيضاً عام ١٩٨٥ بمبلغ أربعمائة ألف جنيه ، دون أي مبالغة ، بل وحتى

دون تعريب للحسور . المهم أن معنى هذا الحديث أن المائة جنيه التي يُودعها الفرد في بنك ، لا تصبح في نهاية العام مائة جنيه كما هي ، وإنما تصبح قيمتها الحقيقية أقل بكثير في نهاية العام ، بمقدار ما أرتفعت به الأسعار . فإذا كانت الأسعار قد أرتفعت بمقدار الضعف ، فإن البنك مُطالب بأن يرد إليّ مائتي جنيه وليس مائة جنيه، حتى يمكنني القول بأنني أستردت نقودي "كاملة غير منقوصة" . فإذا أعطاني البنك مائة وعشرة جنيهات (إذا كانت الفائدة البنكية عشرة في المائة) ، فإن معنى ذلك أن البنك لم يُعطني زيادة ، بل ربما، بل ويقيناً ، أعطاني مالي منقوصا وليس زائداً . وإذا علمنا أن مستوى التضخم السنوي في السنوات العشر السابقة لم يقل عن ٢٠%. وأن مستوى الفائدة البنكية لم يتجاوز إطلاقا ١٥% سنويا، فإن معنى ذلك أن شيئا من الزيادة لم يصل إلى أيدي المدخرين . وأن شيئا من الربا (لو سلمنا بأن الزيادة ربا ، وهو ما لا أسلم به) لم يلوث أيديهم .

ومرة أخرى أعرض أجتهادي المتواضع ، السليم بلغة المنطق ، والصحيح بمفهوم العقل ، والمرفوض بمنطق الكثيرين ممن يفضلون النقل على العقل ، والأجتهاد (كلمة لا معنى لها) على الأجتهاد ، والتكفير على التفكير . فأقول وأمري إلى الله : أودع نقودك ، ولنفترض أنها مائة جنيه في البنك ، وحاسبه في نهاية العام. فإذا أعطاك فائدة عشرة في المائة ، فاسأل عن نسبة التضخم. فإذا كانت خمسة عشرة في المائة ، فأنت لم تحصل على زيادة ، وإنما حصلت على مالك ناقصاً . وإن كانت عشرة في المائة ، فقد حصلت

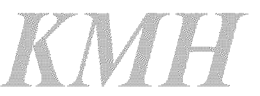
على أموالك كما هي ، وكفى الله المؤمنين شـــر القـــتال . وإن كانت ثمانية في المائة ، فقد حصلت على زيادة قدرها جنيهان . أحـــصل عليها في كل الأحوال ، وأحتفظ بها ، إن أعتقدت بأن الفائدة البـــنكية ليست ربا . أما إذا أعتقدت بأن فوائد البنك ربا ، فانفقها على الجائع الفقير ، ممن تعرفهم ويحيطون بك .

وآسف لك أيها القاريء أشد الأسف لهذه الأنعطافة عن حـــديث مسترسل محـــوره بـــيوت توظيف الأموال . لكن ماذا أفعل وقـــد أغرقونا بوابل من الحديث عن الربـــا الذي يأكل الأموال والمحـــق الذي يصيبنا ؟. وهو في أعتقادي ليس مُحقاً ، بـــل مُحناً يأتيه هؤلاء المزايدون دون علم أو ضمير . بينما لا تتطوع الحـــكومة بطل من الردود المنطقية في مواجهة هذا الوابل من المزايدة .

ونصل إلى تساؤل جوهري وأساسي عن أساليب هذه البيوت في إدارة أموالها ، بحـــيث تدفع هذه النســـب الهائلة من الأربـــاح (كما يسمونها) . والتي تصل إلى ٢% شهرياً ، ثم بعضاً من البـــركة في نهاية العام . وقد حسب لي أحد الأصدقاء فوائد بـــيت (الريان) في إحدى السنوات مقدراً له بما يزيد عن ٣٠% ، إذا أستخدمنا أســـلوب الفائدة المركبة . ولعله من نافلة القول أن نذكر للقـــاريء أن أختيار عنوان مناسب لهذا الموضوع قـــد أرهقـــنا كثيراً ، وأننا توصلنا في النهاية لعنوان جانبي مناسب لعرض أسلوبـــهم في إدارة الأموال . حـــيث أخترنا عنوان (الملعوب) لإيجازه ودلالته وصدقـــه ، في التعبير عن أساليب هذه البيوت . ولعل القاريء يُلاحـــظ إصرارنا

على أستخدام لفظ البيوت ، بديلاً عن لفظ الشركات . لأن الأول أدق. ولأن محاولة الحكومة لا تزيد عن تحويل هذه البيوت إلى شركات ، وهو ما لم يحدث بصورة كاملة حتى الآن . ولأن إدارة الأموال داخل هذه البيوت ، تتم بأسلوب بيتي ، حيث تسود مفاهيم (زيتنا في دقيقنا)، (أبوها راضي وأنا راضي) ، (داري على شمعتك تقيد) . كما يتردد على ألسنتهم ، تبريراً لهروبهم من أستثمار الأموال ، الحديث المنسوب إلى الرسول (تسعة أعشار الرزق في التجارة) . وبصرف النظر عن صحة نسبة الحديث للرسول ، فإنه يُعبر عن عصر الرسول . وهو عصر جد مختلف . يفرض قيماً مختلفة عن عصرنا وعالمنا . فأين هي الأستثمارات في عصر الرسول وفي أرض الجزيرة العربية ، التي كانت وادياً غير ذي زرع ، لا يسمح بغير نشاط الرعي والتجارة ؟. ومن هنا أتت التسعة أعشار ، وليس منطقياً أن ننتقل إلى موطن مختلف ، وهي أرض مصر ، وعصر مختلف ، وهو القرن العشرون ، وتبقى تسعة أعشار الرزق في التجارة ، أستناداً إلى قول الرسول العظيم ، صاحب الخطأ المشهور في نصيحة تأبير النخل . والقول المشهور في أعقاب الخطأ (أنتم اعلم بشئون دنياكم) . ودنيانا خارج جدران بيوت توظيف الأموال ، تسعة أعشار رزقها في الأستثمار ، وفي الإنتاج الزراعي والصناعي . ولعل الله أراد برحمته أن يُخطيء الرسول في أمور الدنيا ، وأن يُتبع خطأه بنصيحته لأهل الدنيا ، حتى يبقى ما للدين للدين ، وما للدنيا للدنيا . بيد أن هذا أيضاً مجال حديث آخر قد

يطول. وما أجدرنا بـأن يكون مدخلنا إلى الحـديث عن الملعوب .
حديثا عن البدايات ، حتى نتتبع جذور الفكرة ، وتطور نشأتها .



البدايات

في أواخر السبعينات (عام ١٩٧٨ تقريبا) ، عرض على شاب ملتح ، دفتر إيصالات طالباً مني المساهمة في نشاط شركات الشريف ، والحصول على إيصال رسمي بهذه المساهمة ، ثم الحصول على أرباح سنوية لن تقل عن عشرين في المائة . ولم يكن يشترط حداً أدنى ، فكان من الممكن أن أشترك بخمسين جنيهاً أو بمائة جنيه . وقد رفضت المساهمة وقتها ، ولم يستلفت الأمر انتباهي . وتوطدت علاقتي بالشاب ، فعلمت منه أنه يحصل على نسبة أو عمولة لما يجمعه من أموال . وهي نسبة تختلف قيمتها وفقا لحجم الأموال التي يقوم بتجميعها .

واضح هنا أن نقطة البدء المبكرة تمثلت في شركات الشريف . وربما كان صاحب الشركة متحرجا من الأقتراض البنكي . ولعله، وهذا ما أظنه ، كان مدركاً أنه على وشك أن يصبح المنتج القائد للسوق في مجال البلاستيك ، وهو ما يتيح له وضعاً قيادياً يُمكنه من فرض الأسعار والتحكم في الخامات ، وتحقيق أرباح غير أعتيادية. ولم يكن يعوزه إلا تدفق الأموال للتوسع ، فلجأ إلى هذا الأسلوب . ويقال أن أحد شركائه ومدير حساباته كان صاحب الفكرة ، ثم صاحب فكرة تطويرها بعد أنفصاله عن الشريف .

المهم ، أن الفكرة في بدايتها كانت بدائية ، وساذجة . و أقرب إلى جمع التبرعات لبناء المساجد ، منها إلى المشاركة في الإستثمار أو المساهمة في الإنتاج . ورغم ذلك فإن إجابات الشـــاب ماتزال تطن في أذني ، وهو يؤكد لي أن الآلاف قد ساهموا بهذا الأسلوب . ومن المؤكد أنهم قد حصلوا على أرباح تتجاوز العشــرين في المائة في نهاية العام . وأن هـذا كــان نقطة البــدء ، التــي شجعت الآلاف وعشرات الآلاف بعد ذلك على الأنضمام لطابور المودعين ، بعد أن خاض الرواد الأوائل التجربة أمامهم ، وبــنجاح . ومن المحــتمل أيضاً أن يكون الرواج النسبي الذي شهدته هذه الفترة ، قــد ســاعد مؤسسة الشريف على دفع نسبة عالية من الأرباح وتحقيق أربـــاح إضافية .

وفجأة بدأ التطوير

خلال المحاولات الأولى للشريف في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وبداية الثمانينات ، كان نجم الفرسان الثلاثة الأشقاء ، فتحي وأحمد ومحمد توفيق يسطع في مجال آخر هو تجارة العملة . وليس سراً أنهم كانوا يمارسون هذا النشاط علانية في بنك قناة السويس ، إضافة إلى حسابات مفتوحة لهم في بنك فيصل . وكان يكفي أن يوقع الحاج فتحي تحت أي رقم (خمسون ألفا أو مائة ألف أو أكثر أو أقل) ، حتى تُصبح هذه الرقعة صكاً قابلاً للوفاء في بنك فيصل . ومنطقي أن ربح تجارة العملة هائل ، وأنه يتجاوز المائة في المائة بكثير خلال العام الواحد . وليس سراً أيضاً أن أقدار تجار العملة ، وأرباحهم أيضاً ، تتناسب مع حجم تعاملاتهم في هذا السوق . فالذي يتعامل في مائة مليون صاحب وضع أفضل نسبياً ، سواء في تحديد الأسعار أو تحقيق الأرباح ، من المتعامل في عشرة ملايين . وحتى عام ١٩٨١ ، لم تتجاوز تعاملات الأشقاء رقم الخمسة ملايين . بيد أن شيئاً ما في الأفق قد تغير . .

لقد انفصل أحمد عبيد ، الخبير الأول في مجال التوظيف ، عن شريكه الشريف. وانفصلت معه مجموعة متمرسة بتجميع الأموال ، تحت شعارات البركة والصلاح . والأهم من ذلك تحت تأثير

النجاح السابق . وبالتحديد فقد كان المنفصلون أربعة : ثلاثة منهم أسسوا معاً شركة مصر الحجاز ، بينما أسس الرابع شركة الأندلس الحجاز ثم شركة الحجاز للتنمية العقارية والتعمير ، ووضع خبرته تحت تصرف المحتاجين إليها . وكانوا بالفعل في أمس الحاجة لها . فقد كان الريان في ذلك الوقت مستعداً لقبول أي مبالغ لكي يُديرها في تجارة العملة ، ويعطي عليها أي نسبة أرباح في أسرع وقت ممكن . ولم يكن لديه مانع من أن يدفع ٥٠% أرباحاً سنوية ، لتأكده من الحصول على ٥٠% أخرى لصالحه . وكان في أشد الحاجة للأموال . ووقتها كان هناك فتى صغير متخرج حديثاً من معهد التعاون التجاري ، أستطاع أن يقترب من الحاج فتحي ، ونال ثقته في نقل حقائب الأموال ، وفي إجراء الصفقات المحدودة . وكان أسمه أشرف سعد . وبالتقاء آل توفيق ، مع المدير السابق لحسابات الشريف ، وبمراجعة الدروس المستفادة من التجربة السابقة ، بدأت العجلة في الدوران السريع على أسس جديدة ..

* تم الأتفاق على دفع نسبة أرباح شهرية . وكان آل توفيق جاهزين ، وكانت تجارة العملة كفيلة بالسداد . وأعلن آل توفيق أنهم سوف يدفعون ٢% شهرياً تحت الحساب .

* تم إعداد صيغة تعاقد قانوني (سوف نناقشه فيما بعد) بين المودع وآل توفيق ، يُسلم فيه المودع لهم بكل شيء . فهم يتصرفون في أمواله كما يشاءون . وهم يعطونه الأرباح كما يحددون . وهم

ايضا يملكون أن يخطروه بأنهم خسروا كل شيء ، وأنه في (الباي باي) .

* بعد أنتهاء العام الأول، دفع آل توفيق منحة إضافية للمودعين . و إذا شئنا الدقة ، فقد تجاوزت نسبة الفوائد (بحساب الفوائد المركبة) في العام الأول ٣٠% .

* أنتقلت عدوى هذا الأسلوب المُعدل إلى شركة الشريف. وحتى عام ١٩٨٣ ، لم يكن هناك ثالث .

* في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية ١٩٨٤ . حدثت أمور ثلاثة على قدر بالغ من الأهمية :

الأمر الأول : تمثل في ظهور عديد من البيوت الجديدة لتوظيف الأموال ، مثل السعد (بعد أنفصال أشرف سعد عن الإخوة توفيق) . و المصرية السعودية للأستثمار و التنمية . و الهدى مصر . وبدر ، الخ .

الأمر الثاني : تمثل في عبور شركة الريان لحاجز المليار .

الأمر الثالث : تمثل في أتخاذ الدولة إجراءات صارمة للحد من تجارة العملة . مما ترتب عليه أن بدأت مجموعة الريان تواجه مازقا صعبا من شقين : فقد تضخمت المدخرات بصورة غير متوقعة أو مسبوقة . وفي نفس الوقت ، توقفت التجارة الرئيسية التي تستطيع الوفاء بالتزامات بيت الريان أمام المودعين ، وهي تجارة العملة .

و هنا بدأ ما نسميه بالملعوب ، و الذي أصبح يُمثل الركيزة

الأساسية لأساليب هذه البيوت ، والذي أتبعه الفرسان الثلاثة الأشقاء لأسباب خاصة ببيت الريان . بينما أتبعته باقي البيوت لأسباب خاصة به ، أي خاصة بالملعوب نفسه ، على النحو الذي سوف نوضحه .

الملعوب

وهو تعبير أصطلاحي يحمل معنى الخدعة ، ويُوحـــي في ذات الوقت بأن الخدعة مُعدّة سلفاً وليست وحي الخاطر . كما أنها متقـــنة الصنع ، وليست تلقائية التكوين . وهو أيضاً لفظ يُوحي بـــالطرافة ، ويدفع إلى القبول ، فالملعوب ، لكي يكون ملعوباً ، لابـــد وأن يكون مرغوباً ، ويستحيل أن يكون شراً كله . بل من المنطقي أن يكون به قدر من الخير ، قل أو أكثر . كما أن الملعوب لا يعني بـــالضرورة النصب أو الأحتيال ، وإنما يعني تحديداً الإخراج المقبول لفكرة قـــد تكون صحيحة وصائبة وقد لا تكون . واللفظ بهذه الإيحاءات شـــديد الدلالة ، واضح الإيحاء بما نتصور أنه قد حدث ، تطويراً لأســلوب الشركات في الأداء أمام واقع جديد ، ومتغيرات غير مسبوقة . مما لا يستدعي الجهد والإجتهاد سابقاً ، لإنعدام مبرراته .

ونحن هنا نختلف عن غيرنا ممن أوحوا بنشأة العملية كخداع في خداع من البداية . لأن مبررات النشأة لدى الشريف ، ثم لدى الريان ، لم تكن تستدعي الخدعة أو الخداع المقصود . ولم تكن تحتمل المقامرة أو حتى المغامرة المحدودة . فقد كان الزمن رخياً في رواج صناعة البلاستيك لدى الأول ، وتجارة العملة لدى الثاني . وكان إحتياج كل منهما للمال غير محدود . وكانت كراهية الأول لمظنة الربا قائمة ،

وتلهف الثاني على نجاح مماثل لنجاح الأول وارداً . وخلال عام واحد تم تبادل المواقع ، فأصبح الثاني في المقدمة في سوق توظيف الأموال ، وحقق رقماً خيالياً في زمن قياسي . فقد تعدى لأول مرة في تاريخ مصر رقم المليار . وهو ما لم يقترب منه الآخر إلا بعد عامين بالتمام والكمال ، كان هو فيهما قد ضاعف ملياره أضعافاً مضاعفة . بيد أننا نتوقف معه (مع بيت الريان حتى لا يفقد القاريء التسلسل) وهو يخطو إلى أعتاب المليار ، ويتلقى في ذلك الوقت ضربات حكومية موجعة تتمثل في تضييق الخناق على تجارة العملة . في الوقت الذي أصبح فيه مهيأ لسيادة السوق دون منازع أو شريك ، فقد تدفقت عليه الإيداعات بالدولار والإيداعات بالجنيه ، بمئات الملايين من هذا ومئات الملايين من ذاك . ولو ضارب مستخدماً الرصيدين ، لحقق في نهاية العام ما يشاء من أرباح ، ولسدد الفوائد بعشرات الملايين ومئاتها ، ولربح في ذات الوقت ما لا يقل عن الأرباح الموزعة ، دون أن يكون له علاقة بالضرائب أو الدولة أو الروتين الحكومي من قريب أن بعيد .

وعلى الرغم من أن الدولة لم تفعل ما فعلت تنبهاً منها لظاهرة بيوت توظيف الأموال (لأنها لم تتنبه إلا بعد أعوام ، وبعد أن تحولت المشكلة إلى معضلة ، والظاهرة إلى كارثة) . إلا أنها أصابت بيت الريان في مقتل ، حين دفعته إلى إعادة الحسابات على أسس جديدة، هي التي أسميناها بالملعوب. ويمكن إيجازها فيما يلي،

وبالتسلسل المنطقي التالي ، بعد أن نضع أنفسنا في موضع جماعة الريان ونفكر بأسلوبهم .

ونتخيل أن السؤال الأول الذي ورد على خاطرهم كان موجزا في كلمتين ، هل نتوقف ؟. بمعنى إعادة الأموال إلى أصحابها ، والإكتفاء بما تحقق سابقاً من أرباح ميمونة ومأمونة . ولو فعلوا ذلك لأراحوا الجميع ، بيد أن ذلك كان مستحيلاً بالنسبة لهم لعدة أسباب .

اولها : أن نجاحهم لم يكن مُقدراً لديهم بما حققوه من أرباح ، وإنما كان تقييمه الحقيقي بما حققوه من ثقة . وهو رصيد لا يُفرط فيه أحد في السوق بسهولة ، خاصة إذا كان بهذا الحجم غير العادي وغير المسبوق .

ثانيها : أنهم من الناحية القانونية آمنون بصورة كاملة . فهم يملكون أن يعطوا أعلى الأرباح، ويملكون أن يعطوا أدناها، ويملكون أن لا يعطوا أرباحاً على الإطلاق . ويملكون أن يعيدوا الأموال زائدة ، ويملكون أن يعيدوها كاملة ، ويملكون أن يعيدوها منقوصة ، ويملكون أن لا يعيدوها على الإطلاق . ولا أحد في أي حال يسألهم عن أسلوب إدارتهم للأموال ، أو حقيقة أرباحهم أو خسائرهم ، وصيغة التعاقد (العبقرية) التي تتضمن كل ذلك ، موقعة بواسطة المودع . وهي حجة في أيديهم ، يواجهون بها أسوأ الأحتمالات . بيد أن كلمة أسوأ الأحتمالات كلمة مطاطة تحتاج إلى تحديد ..

ثالثها : قبل الخوض في مفهوم (أسوأ الأحتمالات) نود أن نذكر

أن عاملاً هاماً كان يحكم جماعة الريان خلال سعيهم لتحديد موقفهم من الأنسحاب أو الأستمرار . وهو تجربتهم السابقة في تجارة العملة، وهي تجربة علمتهم درساً قيما ، وهو أن العملة الصعبة سواء كانت دولار أو مارك أو غيرها ، هي المخزن الرائع للقيمة . وهي الضمان المؤكد ضد أنهيار الوضع المالي ، وفي صالح تناميه. وأي مستثمر في مصر يستطيع أن يؤكد أن تحويل الأموال بالعملة المحلية إلى عملة صعبة ، والأحتفاظ بها في أحد البنوك الأجنبية ، ثم تحويلها بعد سنوات إلى العملة المحلية ، يعطي عائداً لا يُقارن به أي أستثمار آخر .

ونعطي مثالا بسيطا وسريعا على ذلك ..

منذ خمس سنوات كانت قيمة الجنيه معادلة لقيمة الدولار . وكان أمام مالك الجنيه أحد سبيلين : الأول أن يحتفظ بالجنيه في صورة مدخرات محلية بفائدة ١٣% ، وبعد خمس سنوات سوف يزداد الجنيه بقيمة الفوائد المركبة ويصبح ١٨٥ قرشا تقريبا . والثاني أن يُحوله إلى دولار يحتفظ به في أحد البنوك الأجنبية ، ويحصل على فائدة ٩% ، فيصبح لديه في نهاية الخمس سنوات ما يزيد قليلاً عن دولار ونصف ، قيمته بسعر اليوم حوالي ٣٨٠ قرشا (على أساس أن قيمة الدولار حوالي جنيهين ونصف) . وبلغة الأقتصاد فإن تحول الجنيه إلى ٣٨٠ قرشاً ، يوازي وضعه في أحد البنوك المحلية وحصوله على فائدة مركبة على أساس سعر فائدة سنوي ٣١%



تقريبا .

ومن المؤكد أن خبرتهم السابقة بسوق العملة كانت تضع أمامهم احتمالات تدهور قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية ، على أنها احتمالات واردة بل ومؤكدة ، خاصة مع نشـــاطهم في تحـــويل الجنيه إلى عملة صعبة باستمرار وبمبالغ هائلة متاحة . ومنطقي أن يتصوروا إمكانية توفير ٢% شهرياً أو أقـــل قـــليلاً باســـتخدام هذا الأسلوب ، الذي إن كان ناجحاً بالنسبـــة للمدخرات المحـــلية ، فهو منعدم التأثير بالنسبة للمدخرات بالعملة الصعبة ، والتي يقبلها بـــيت الريان من المصريين وغير المصريين ، سواء المقيمون في مصر أو خارجها . لكن هذا يفسر لنا جزءاً من الصورة المركبـــة ، خاصة وأن التركيب النسبـــي للمدخرات داخل بـــيوت توظيف الأموال ، يتحول سنوياً في أتجاه زيادة نسبة المكون المحلي . ويقـــينا فإننا لا نبني تصورنا السابق على فراغ ، فالمتابع لما حـــدث خلال الأزمة التي مرت بـــها بـــيوت التوظيف ، خاصة الريان ، بـــعد خســـارة المضاربة ، يلاحظ أن بيت الريان قد حـــول في يومين خمســـمائة مليون مارك إلى الجنيه المصري ، لســـد مطالبـــــات المدخرين . ومعنى ذلك أن المدخرات المصرية بالجنيه المصري ، لا يقابلها ما يوازيها بـــالجنيه المصري في الداخل ، وأنها مودعة بـــكاملها في صورة عملة صعبة في البنوك الأجنبية .

وحتى لا نفقد الترابط وتسلسل الأفكار ، فإننا مازلنا في مرحـــلة

وضع أنفسنا في موقــع بـيت الريان في نهاية عام ١٩٨٣ ، وبـعد تضييق الخناق على تجارة العملة . ونحن نناقش من خلال تصوراتهم إمكانيات الأنسحـاب من السـوق أو الأسـتمرار ، وأسـلوب هذا الأستمرار إن تم أختياره ، وقـد ذكرنا أنه مما يرجح لديهم ، أختيار الأستمرار ، ما هو واضح من ثقة المودعين . بدليل أختراقهم لحاجز المليار . وما هو قائم من أنعدام المخاطر القانونية في كل الأحوال ، نتيجة أسلوب ومحتوى التعاقد بينهم وبين المودعين . وما هو متوقع نتيجة لخبرتهم من إمكانية سد جزء كبير من نسبـة الأربـاح التي يدفعونها للمستثمرين، من خلال تحويل المدخرات المحلية أولاً بأول إلى عملة صعبة، تودع في البنوك الأجنبية، ويتم الحصول على فوائد عليها. ويبقى ما هو أهم، وهو ما نسميه " لعبة الحالة صفر" وهو جوهر ما أطلقنا عليه أسم الملعوب . .

لعبة الحالة صفر

الحالة صفر هنا أسم أخترعناه للتعبير عن حــالة ممكنة ، تمثل افتراضا متشائما للغاية . وهو أن صاحب بـيت توظيف الأموال لن يفعل شيئا غير دفع نسبة مئوية ســنوية من أصل الأموال المودعة، دون استخدامها في أي أستثمارات أو مضاربات أو تجارة . ويقــينا فإن أول ما تبادر الى ذهن جماعة الريان كان دراسة هذه الحــالة ، وما يترتب عليها من أحتمالات . وهي في تقديرنا أحتمالات ثلاثة : الأحتمال التفاؤلي ، والأحتمال التشاؤمي ، والأحتمال الواقعي .

أما الأحتمال التفاؤلي فقد سبق وذكرناه ، ويتمثل في أفتراض أن جميع المدخرات أو أغلبها بالعملة المحلية ، وأنه يتم التحــويل أولا بأول الى عملة صعبــة . وأن معدل أنهيار قـيمة الجنيه المصري مستمر بنفس النسبــة . وهنا يمكن اعطاء نسبــة الربــح المعتادة ، ولنتصور للتبسيط أنها ٢٤% سنوياً بل ويمكن أيضا تحقيق أرباح اضافية لا بأس بها .

والأحتمال التفاؤلي السابق غير وارد في تقديرنا خلال السنوات التالية . لأسباب متعددة على رأسها الرقابة المالية المتوقـــع فرضها من الدولة على هذه البيوت ، وعدم توقــعنا لمزيد من أنهيار الجنيه المصري بهذه المعدلات .

وننتقل الى الأحــتمال المتشــائم ، وهو يمثل جوهر اللعبــة أو

المنعوب . ويشكل منطقه الأساسي الذي تبني عليه قرار الاستمرار
وسوف نوضحه بمثال تطبيقي بسيط ..

بيت توظيف الأموال هذا معه مائة جنيه مدخرات، وكلها بالجنيه، أو كلها بالدولارات ، والتحويل من الجنيه إلى الدولار أو العكس ممنوع ومستحيل ، في أي سوق سوداء كانت أم بيضاء والفائدة السنوية ٩% فقط ، وأصحاب بيوت الأموال والعاملون بها لا يفعلون شيئاً غير شرب القهوة أو الشاي (أو الجري بين لمريد من الأصولية) ويودعون النقود في البنوك للحصول على فوائدها ، ثم يصرفون عائداً سنوياً مقداره ٢٤% في نهاية العام . بدون تفصيلات أو تعقيدات نقول إن صاحب البيت يمكنه أن يستمر في صرف نسبة الـ ٢٤% لمدة خمس سنوات كاملة . وفي نهاية السنة السادسة يبقى معه حوالي ٢٣ر١٠ جنيه (*) .

معنى ذلك أن أي صاحب بيت توظيف أموال يستطيع أن يأمن على نفسه من المخاطر لمدة ست سنوات كاملة وفي نهايتها يضع في جيبه ٢٣ر١٠% ويركب الطائر الميمون . وإذا طبقنا هذا على

(*) في العام الأول يتم إيداع الـ ١٠٠ جنيه والحصول على فائدة ٩% عليها. فتصبح ١٠٩ جنيه. يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه. فيتبقى ٨٥ جنيه . تحصل على فائدة ٩% فتصبح ٦٥ر٩٢ جنيه. يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة الثانية، فيتبقى ٦٥ر٦٨ جنيه تحصل على فائدة ٩% . فتصبح ٨٣ر٧٤ جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة الثالثة، فيتبقى ٨٣ر٥٠ جنيه. تحصل على فائدة ٩% . فتصبح ٤ر٥٥ جنيه يدفع منها للمودع في السنة الرابعة ٢٤ جنيه. فيتبقى ٤٠ر٣١ جنيه. تحصل على فائدة ٩%. فتصبح ٢٣ر٣٤ جنيه . يدفع منها للمودع ٢٤ جنيه في السنة الخامسة فيتبقى ٢٣ر١٠ جنيه في السنة السادسة

بيت الريان الذي تُشير التقديرات إلى تجاوزه لحاجز الستة مليارات (تصور ؟!) فإنه يملك إغلاق جميع مشروعاته ، والأستمرار لمدة ست سنوات ، يدفع خلالها خمس مرات ٢٤% سنويا للمستثمرين . وفي نهاية السنوات الست، يرحل أصحاب البيت ومعهم ٦١٤ مليون جنيه ، بواقع حوالي مائتين وخمسة ملايين جنيه تقريبا لكل من الإخوة الثلاثة . ويمكنهم ساعتها أن يرفعوا أصواتهم فوق صوت المستثمرين ، ذاكرين لهم أنهم حصلوا على أرباح قيمتها ١٢٠ جنيه مقابل ١٠٠ جنيه أودعوها (أربعة وعشرين جنيها لمدة خمس سنوات). وهو حساب قد يقبل به البسطاء ، بل وربما يسعدون به ، لأنهم لا يُدرجون في أعتبارهم عامل الزمن .

ليست المسألة إذن حسابا ختاميا سنويا ، أو ميزانية ينتظرها المودعون لكي يحاسبوا بيت توظيف الأموال عليها . وليست شيكا بأجل ، يملك المودعون التحقق من رصيده ، ويضمنون صرفه في توقيت محدد. لكنها ست سنوات كاملة.. تذكرنا بقصة جحا والحمار. والقصة بسرعة أن الملك قد أعلن مكافأة كبرى لمن يُعلم الحمار الكلام. وبالطبع ، أحجم الجميع عدا جحا، الذي تقدم ليقبض المكافأة، واعدا بتعليم الحمار . طالبا مهلة لا تقل عن عشر سنوات . وقَبل الملك ، واندفع الناس لسؤال جحا عن سبب تطوعه لهذه المهمة المستحيلة . فكان رده أنه خلال عشر سنوات ، لابد وأن واحدا على الأقل من الثلاثة سوف يموت : الملك أو جحا أو الحمار . ونعود إلى

الحالة صفر السابق ذكرها ، لكي نذكر أنها تتيح ست سنوات كاملة آمنة ، بافتراض أسوأ الأحتمالات ، وبافتراض أنعدام أي تحرك في أي مجال .

عبقرية يجب أن نعترف بها دون أن نحييها أو نرحب بها ، تماماً كما نعترف بعبقرية هتلر ، وننكر في ذات الوقت مقاصده . بـيد أن مزيداً من العبقرية يبدو لنا إذا أنتقـلنا إلى الأحـتمال الثالث ، وهو الأحتمال الممكن أو الواقعي. وهو أحتمال يُبنى على أساس منطقي ، يتمثل في أن التحليل السابق تحليل "ساكن " . يخالف الواقـع مخالفة تامة. فقد أثبتت التجربة أن حجم المدخرات يتزايد عاماً بـعد عام ، وأن مبرر هذا التزايد هو دفع نسبـة الفائدة العالية . وأن المائة جنيه السابق ذكرها في المثال الأخير ، لن تبقـى مائة جنيه كما هي لمدة ست سنوات ، بل سوف يتم إيداع مبلغ أكثر منها في السـنة التالية ، ١٢٠ جنيه مثلاً . وإذا تم دفع الفائدة العالية، فإن المتوقع أن يُودع في السنة الثالثة ١٥٠ جنيهاً جديدة . وفي السنة الرابعة لن يقـل الإيداع عن ٢٠٠ جنيه جديدة. لأن من أستمروا أربع سنوات، سوف يملأون الدنيا صياحاً بأنهم حصلوا على ما يعادل نقودهم أرباحاً . ورغم ذلك فنقودهم كما هي ، وأرباحهم مستمرة .

ما معنى ذلك ..

معناه أن أصحـاب المائة جنيه الأولى كان أمامهم مهلة سـتة سنوات . وفي السنة التالية عندما تم إيداع ١٢٠ جنيه ، أصبـح أمام

الــ ١٢٠ الجديدة ، ست سنوات جديدة . وأصبـــح أمام المائة جنيه الأولى سبع سنوات. وفي السنة التي تليها، أصبح أمام الــ ١٥٠ جنيه الجديدة ست سنوات . وأمام أصحاب الــ ١٢٠ جنيه سبع سنوات . وأمام أصحاب المائة جنيه الأولى ثماني سنوات . ولا أريد أن أدخل في تعقيدات حسابية ، بل أكتفي بذكر أن عائد السنة السادسة (الذي يُفترض أنه لن يدفع) يُمكن إكماله بعائد السنة السادسة للمبلغ الجديد المدفوع في السنة التالية ، طالما أنه أكبر . ونفس الموقف ينطبـــق على المبلغ الجديد عند إيداع مبلغ أكبر في العام التالي وهكذا ..

مرة ثانية ما معنى ذلك ..

معناه أنـــه يُمكن الأستمرار إلى ما لا نهـــاية في دفـــع معدلات الأرباح العالمية ، طالما أســـتمرت العجلة في الدوران بـــمعدلات أسرع ، وحتى لو توقفت تماماً ، فليس قبل خمس سنوات كاملة يمكن أن يهتز موقف البيت . وخلال هذه السنوات يمكن أن نتأمل قـــصة جحا ونبتسم ..

ونضيف إلى ما سبق ..

ثلاثة أمور غاية في الأهمية ، أولها أن الفروض القاسية للحـــالة مصر ، تكاد تبدو مستحيلة وشديدة التشاؤم . فالفائدة السائدة أعلى من ٩% (١٣% ومتوقع أرتفاعها) . ووسائل تحـــويل العملة قـــائمة . وهناك فرصة متاحة بأستمرار لتحـــريك الأموال وأســـتثمارها أو استخدامها في التجارة ، ولو بأي نسبة وبمقابـــل أي عائد . لأن أي

عائد مهما ضعفت نسبته . يُمكن أن يُحسّن الصورة . ويطيل أجل الأستمرار .

وثانيها أن هناك تحركا حكوميا لمواجهة شركات توظيف الأموال ، لأسباب سوف نناقشها فيما بعد . ومثل هذه التحركات أو التحرشات ، ليست شرا كلها من وجهة نظر بيوت التوظيف . بل يُمكن توظيفها في الوقت المناسب للأحتجاج بها عند التوقف أو الأنسحاب من السوق ، أو مطالبة المودعين بالمشاركة في تحمل الخسائر .

وثالثها أن المودعين أنفسهم سوف يُصبحون خط الدفاع الأول عن البيت . ووقت أن كانت الإيداعات مليار جنيه ، ومتوسط الإيداع عشرة آلاف جنيه ، فإن معنى ذلك أنه كان هناك مائة ألف مودع أو مائة ألف أسرة . أي مصالح تتعلق بنصف مليون مواطن ، قابلين للزيادة مع أستمرار دفع الأرباح . مُشكلين قوة ضغط تدفع الحكومة إلى أن تفكر ثم تفكر ، ثم تعلن أنها سوف تأخذ قرارات حاسمة . وبينما هي تعلن ذلك ، إذا بها تفكر ثم تفكر ، الأمر الذي يدفعها إلى نشر أخبار عن قوانين في الطريق للصدور . وهي قوانين دفعت المسئول عن إصدارها إلى أن يفكر ثم يفكر .. وهكذا ..

التنوع والتمايز في آساليب البيوتات

واخيرا تم أتخاذ القرار . وقرر بيت الريان الأستمرار ، بعد أن تشكلت معالم نظريته في جمع المدخرات، من خلال التجربة، وافتراض أسوأ الفروض. وكان مُوجز نظريته على النحو التالي :

١- نحن في أمان مُطلق في كل الأحوال ، لأن صيغة التعاقد بيننا وبين المودعين تعفينا من المسئولية في كل الحالات . ويزداد أماننا بزيادة عدد المودعين ، حيث يُصبح وجودهم ، وحصولهم على دخل ثابت ، يمثل مصدر مواردهم الرئيسي ، خط دفاع أساسي ، يدفع الحكومة إلى الحساب مرة ومرتين ، والتردد قبل أتخاذ قرار مضاد أو مؤثر في أساليب عمل البيوت . وحتى لو أتخذت الحكومة مثل هذه القرارات ، فإنها يُمكن أن تكون مبررا لنا لضرب أكبر (بُمْبَة) في تاريخ مصر الأقتصادي . وساعتها سوف يصدقنا الجميع ، حين نشير بإصبع الأتهام إلى الحكومة . فقد كنا ندفع ألتزاماتنا على داير المليم ، قبل قراراتها المشئومة . وباختصار ، فإن المكسب مضمون ، على كل وجه وكل لون . والأمان مكفول ، في كل المواقف ، وفي مواجهة كل الحلول .

٢- قليل نادر من الأستثمار يُصلح المعدة ، وكثير منه يفسدها . لأنه يضع أموالنا تحت ضرس الحكومة ، ويضع رأسنا تحت قواعد

روتينها المهولة ، ويُدخلنا في متاهات الضرائب والجمارك ورسم الأيلولة ، ويحرمنا متعة النوم في القيلولة . بينما العكس صحيح . فكلما زادت في أيدينا السيولة ، وقع المسئولون في حيص بيض ، وأحتاروا بين من يحدثهم عن الخطط المُدبرة المهولة ، وبين من يحدثهم عن أمنا الغولة . وبين من يفهم في الأقتصاد ، وبين منيفهم الفولة . وأمتنع عليهم نوم القيلولة وغير القيلولة .

٣- إمكانياتنا الجديدة تقتضي حسابات جديدة ، لا تغفل تأثير الإعلام ولا إمكانيات شراء الأعلام . وتفتح لنا الباب على مصراعيه للسيطرة على أسواق سلع إستراتيجية ، مثل الذرة الصفراء واللحوم والحديد والأخشاب والأسمنت والورق وغيرها من السلع الحيوية . وساعتها يُمكن أن تتغير الأوضاع ، وتتقلب الأمور .

وربما دار الحوار التالي في مكتب الريان :

– واحد يا أفندم نفسه يكلم سيادتك ، وحلفني أوصله بيك ..

– ما قالش أسمه ..

– لأ يا فندم ، لكن أنا عرفته من صوته ، دا رئيس الوزراء ..

– أنا فاضي يابني ؟. كل شوية يقوللي ألحقني يا حاج مافيش في البلد كيلو لحمة ، ألحقني يا حاج مافيش شكارة أسمنت .. هات السماعة .. أمرنا لله

– ....



- أهلاً يا سيدي .. متشكرين ..

- ....

- وأخرتها ..

- ....

- وبعدهالك بقى .. ما أنت كل مرة تحلف ..

- ....

- ولو كررتها تاني ؟

- ....

- خلاص يا سيدي ، بس دي آخر مرة ..

....

- وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

■ نحن لسنا شركة ، وبالتالي لا نُعاني من مشاكل الأستثمارات والجمعيات العمومية ورقابة الشركات . ولسنا بنكاً ، وبالتالي فنحن لسنا مُطالبين بإيداع نسبة من الودائع بالبنك المركزي أو الأحتفاظ بنسبة من السيولة لمواجهة طلبات السحب . ونحن في النهاية موجودون وغير موجودين . وتفسير ذلك أن وجودنا قائم ، وضخم ، وربما تجاوز حجمه أي حجم آخر . ولكننا نتعامل ساعة الجد ، وكأننا غير موجودين . فلا ضرائب الأرباح تحاسبنا ، ولا ضرائب الإيراد العام تقترب منا . ولا أحد غيرنا يعرف حقيقة حساباتنا ، ولا أرقام الودائع لدينا ، ولا أسماء المودعين . ورغم أن المدخرات المودعة

لدينا تفوق المدخرات المودعة في أي بنك ، فإننا لا نخضع لرقابة البنك المركزي . ونجاحنا وأستمرارنا مرتبط بهذه الصيغة الفريدة التي لا تحدث إلا في مصر .. وعمار يا مصر ..

هذا عن الريان ، فماذا عن غيره ؟.

أخترنا الريان للحديث عنه تفصيلاً لأنه الأكبر . ولأنه صاحب الفضل في تطوير أساليب تجميع الأموال . وصاحب المبادرة في أبتداع نظرية (الملعوب) والتي شجعت تلميذه السابق (المحاسب) أشرف سعد على تأسيس بيت السعد ، وشجعت آخرين على الدخول في المعمعة، وأغلبهم من صغار السن ، أجتذبهم الملعوب، وأغرتهم حساباته ، فإذا بنا نسمع عن الهدى مصر ، والهلال، وبدر ، وسينفاد ، وسي آي سي، وغيرها كثير .

وعلى الرغم من أن كل هذه البيوت قزمية بالنسبة للريان والشريف، إلا أنها تساهم في التأثير على المناخ الفكري والأقتصادي والسياسي العام ، من خلال ما ُتنفقه على الدعاية المكثفة . وقد تأكد لدينا أن هذه البيوت لا ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تعاون ، بل إن العلاقات بينها أقرب إلى التنافس والصراع ، وتبادل أسوأ التمنيات . وهو ما ينعكس على تفاوت أساليبها وتنوع أجتهاداتها .

تتنوع وتتمايز أساليب البيوتات من ناحيتين : الأولى ما يتعلق بموقفها من توجيه المدخرات إلى مجال الأستثمار ، أو الأحتفاظ بها سائلة مع بعض الأستخدامات السريعة في المضاربة أو تجارة

العملة أو تمويل بعض الصفقــات . و الثانية ما يتعلق بالموقــف من المشاركة السياسية ، سواء من حيث المشاركة أو عدمها . وفي حالة المشاركة، فإن المواقف أيضا تتمايز من حيث تأييد الأتجاه الحكومى، أو تأييد المعارضين لــه بصفة عــامة، أو تأييــد الأتجــاه السياسي الإسلامي على وجه الخصوص .

البيوت والأستثمار

لو تصورنا خطاً أفقيا مستقيما ، أحد طرفيه ، وليكن الطرف الأيمن، يُمثل موقف " الأتجاه إلى الأستثمار وتحاشي السيولة ". بينما الطرف الأيسر ، يُمثل موقف " الأتجاه إلى الأحتفاظ بالسيولة وتحاشي الأستثمار " . وحاولنا ترتيب بيوت توظيف الأموال بين هذين القطبين أو الطرفين . لوضعنا الهلال على نهاية الطرف الأيمن ، يليها الشريف. ولوضعنا الريان على نهاية الطرف الأيسر، يليها السعد .

ولرتبنا باقي الشركات فيما بين الطرفين .

وكل من الموقفين : أستثمار أولا ، أم السيولة أولا يمثل فلسفة عمل مرتبطة بطبيعة النشأة . فإذا تناولنا بيت الهلال (وللهلال قصة سوف نذكرها في موقعها من السرد) سنجد أن صاحبه محمد كمال عبد الهادي، مهندس عانى من مشكلة غريبة عام ١٩٨٧، هي رفض أوراق ترشيحه لمجلس الشعب ، لأن عمره أقل من ثلاثين عاماً . وقد بدأ نشاطه بمطبعة صغيرة يملكها والده ، أستطاع تطويرها وتوسع فيها، وشارك في نفس الوقت في بعض عمليات المقاولات . حتى تمكن من كسر حاجز المليون جنيه ، والخروج بمطبعته من دائرة المطابع الصغيرة ، إلى المطابع ذات الإمكانيات الكبيرة . ومع

نجاحه في مجال الطباعة ، بدأت قصته مع توظيف الأموال ، حتى النهاية المؤلمة التي سوف نسرد قصتها فيما بعد . ومن الواضح أن نجاح كمال عبد الهادي في الأستثمار في بداية حياته العملية ، كان دافعا له إلى تبني نظرية مضمونها أن أخطر ما يحدث لرجل الأعمال ، أن ينام وهناك قرش سائل في خزائنه . لأن معنى ذلك أنه قرش مُعطل، لم يُستخدم ولم تتم الأستفادة منه . ولعل هذا الأسلوب ، مع حمدنا له وتقديرنا لمضمونه ، هو الذي أودى بكمال وبشركة الهلال كلها فيما بعد . لأنه حاول أن يتعامل كشركة ، بينما أسلوب توظيف الأموال ، أقرب إلى التعامل البنكي . وفي غياب السيولة اللازمة لمواجهة أحتياطات السحب (إضافة بالطبع إلى عوامل أخرى جانبية) ، أنهار البيت ، وأنكشف موقفه المالي ، وحدثت الكارثة.

ولعل بيت الشريف أقرب بيوت توظيف الأموال إلى بيت الهلال، من حيث أستخدام نسبة كبيرة من المدخرات في أستثمارات حقيقية . بينما يتربع بيت الريان على مقعد الصدارة في الطرف الآخر ، موجها أقل من ٥% من الودائع المُتاحة لديه إلى الأستثمار . ويزعم بعض الخبثاء أن نسبة ما يوجهه إلى الأستثمار ، يُمثل زكاة المال (٢.٥%) . حيث لا تتجاوز أستثماراته الحقيقية ١٠٠ مليون جنيه ، بينما يحتفظ بباقي الودائع في صورة مدخرات سائلة ، تطبيقاً لنظريته التي سبق وعرضناها . ويليه في هذا المضمار بيت السعد . ولعل النشأة أيضا هي التي حكمت موقف البيتين ، حيث أرتبطت نشأة

ملاكهما بتجارة العملة . الأمر الذي ربط في عقلهم الباطن ، وعقلهم الظاهر أيضاً ، بين البركة (وهو الأسم المفضل لديهم للأرباح غير الأعتيادية) وبين توافر السيولة النقدية في أيديهم ، ونأيها عن التجمد في أصول أو حتى منقولات غير سائلة .

البيوت والسياسة

قبل الدخول في تفصيلات المعلومات المتاحة ، يخطر في أذهاننا تساؤل عن بعض المصادفات السعيدة ، مثل بدء أصحاب بعض الشركات لحياتهم العملية في السعودية ، ومثل حمل بعض رموز التيار الإسلامي الثروي لجنسية مزدوجة مصرية وسعودية . ولأننا قررنا من البداية عدم التحيز ، فإننا نرى في ذلك كله مجرد مصادفة، ولا نحمّله أكثر مما يحتمل وما يعنينا أساساً هو تحليل الممارسات السياسية للبيوت القائمة ، خاصة وقد كان واضحاً في الانتخابات الأخيرة ، أن مطبوعات التحالف ، والخاصة بالإخوان المسلمين ، مثل " الإسلام هو الحل " ، " الإخوان المسلمون على قوائم العمل " ، كانت جميعها مطبوعة مركزيا ، وبأعداد هائلة ، بحيث تغطي الجمهورية جميعها . والأختلاف الوحيد كان قائما بالنسبة للون ، حيث أستبدل اللون الأزرق والأبيض بالأصفر والأسود في بعض المحافظات . وربما كان ذلك تيسيرا للتوزيع . وتشير الدلائل، بالإضافة إلى تجربة شخصية إلي أن أحد البيوت كان أكبر المشاركين في تمويل الحملة الأنتخابية لصالح الإخوان المسلمين . سواء من خلال المطبوعات أو التمويل المباشر ، أو بصورة خدمات . وعلى العكس من ذلك ، تمثلت الفلسفة الأساسية

لبيت الريان، في النأى التام عن العمل السياسي المباشر. سواء مع الحكومة أو ضدها بينما أنضم كمال عبد الهادي للحزب الوطني. وساهم بصورة واضحة في تمويل الحملة الأنتخابية لأحد رموزه (رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة في دائرة شرق القاهرة). وراودته الأحلام بترشيح نفسه على قوائم الحزب الوطني، ولم يمنعه الا صغر السن. اما السعد، فقد تمثلت نظريته في أن (يد الحكومة طرشة)، وأن عليه أن ينأى بنفسه عن معترك السياسة لكنهم إذا أصروا أو ألحوا، فلا مانع من التبرع في أضيق الحدود، وبمنطق التأمين وليس المشاركة. أما باقي أصحاب شركات توظيف الأموال، وهي التي نعتبرها قزمية بالمقارنة بالكبار، فقد تنافس أصحابها في شراء صفحات إعلانية كاملة، تظهر فيها صورهم، وبعضهم لا يزيد عمره عن ثلاثين عاماً، ويضع على رأسه كمية لا بأس بها من البريل كريم، ويتصور نفسه، وله حق مادام قد جمع هذه الملايين في هذا العمر، نقول إنه يتصور نفسه طلعت حرب. فيُفتي في وضع الحلول للأقتصاد المصري، والغمز في هروب المقترضين بأموال البنوك (وهذا موضوع يستحق المناقشة لولا الخوف على القاريء من التشتت). وبعضهم تصور أنه فجر قنبلة الموسم الأقتصادية، فأخذ صورة من الشيخ الشعراوي على باب الشركة. وطبعاً يُصبح من الغباء أن يتساءل أمثالنا عن العلاقة بين فضيلة الشيخ الشعراوي والأقتصاد.

وبصورة عامة، فإنه من الواضح أن موقف بيوت توظيف الأموال من السياسة ، موقف أجتهادي . تتباين فيه الأجتهادات ، ولا يربط بينها خط واحد ، سواء كان فكرياً أم سلوكياً . لكن تبقى ثلاث ملاحظات على جانب كبير من الأهمية تتمثل فيما يلي :

اولا : إن قوة اقتصادية بهذا الحجم ، الذي فاق أي حجم مُتخيل ، لا يمكن أن تظل بدون تعبير سياسي إلى الأبد . هذا مستحيل ، وضد طبيعة الأمور . والمسألة في تقديرنا ليست أكثر من مسألة وقت . وإذا كان نجاحهم في بداياتهم وحتى الآن ، نتيجة لنأيهم عن السياسة. فإن استمرار هذا النجاح ، مرهون في تصورنا ، بمدى تأثيرهم على القرار السياسي . ونعتقد أن هذا قد أصبح واضحاً في تصورهم لهما . ومن المنطقي أيضاً مع الشعارات التي يرفعونها ، والمتمثلة في البركة ، والربح الحلال ، والألتزام بالمنهج الإسلامي في المعاملات ، أن يصب أنتماؤهم السياسي في مجرى التيار السياسي الإسلامي ، وأن يصبحوا في مجموعهم أخطر روافده ، وأكثرها مهاما وأعمقها تأثيراً .

ثانيا : إن تنامي الثروة ، تحت أي قدر مُتاح من الحرية الاقتصادية له حدود وضوابط ، إذا تعداها أصبح خطراً . ليس لأن أنيابه حادة ، أو لكون أسنانه قاطعة ، ولكن لأن حجمه نفسه قد أصبح له أعدائه ، ودخل بصاحبه إلى دائرة المحظور . وعلى سبيل المثال، فإنك تستطيع أن تقنعني بالتعايش في الغرفة مع كلب لولو ، أو قط

سيامي ، لكنك لا تملك إقناعي بالمعيشة فيها مع ديناصور ، بحجة أنه أليف ، لطيف ، لا يستطيب لحم الآدميين . وباليقين فإن ردى على هذه الحجج سوف يتلخص في عبارة واحدة " مستحيل ، إنه ديناصور" .

هذا المثال البسيط ، الطريف ، بل وربما الساذج أيضا، ينطبق على موقف الدولة ، أي دولة ، من الثروة ، أي ثروة ، إذا تعدت حدوداً معينة . وبديهي أن تنزعج السلطة الحاكمة في مصر أشد الأنزعاج ، وهي تقرأ في التقارير المرفوعة إليها ، أن أحد بيوت توظيف الأموال (الريان) قد تجاوزت ودائعه رقم الستة مليارات .

معذرة هنا للقارىء إذا ذكرنا له أن فوائد ديون مصر العسكرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية ، تدور حول هذا الرقم . وهي الفوائد التي حارت فيها البريّة ، وهدد التوقف عن سداد أقساطها أقتصاد مصر ، ولم يزد مطلب مصر عن إعادة النظر في أمكانية خفضها . فإن لم يكن، فليس أقل من إعادة جدولتها . وهو أمر محل بحث وشد وجذب وأخذ وعطاء . ومالنا نذهب بعيداً ، والواقع الداخلي أقرب إلى الأذهان . فصاحب هذه الثروة يملك أن يشتري أي قطاع في مصر . ومرة أخرى أكررها حتى لا يظن القارىء أنها غلطة مطبعية ، أقول يشتري ، ولا أقول يتحكم أو يؤثر . فلو قرر الريان أن يشتري جميع مزارع الدواجن في مصر لأستطاع . ولو قرر شراء جميع الأراضي الزراعية جنوب أسيوط لأستطاع . ولو قرر شراء جميع وسائل النقل الداخلي في مصر لأستطاع . وهكذا .

كيف يمكن لأي نظام أن يتعايش مع هذه الثروة التي يملكها في الواقع ، ويديرها ويتحكم فيها بلا رقيب ، ثلاثة أشقاء ؟.

إن الثروة هنا ، بتعديها حجماً معيناً ، يصبح لها مدلول سياسي ، حتى ولو لم تقصده . وتعبير سياسي ، حتى ولو لم تتفوه به . وتأثير سياسي ، حتى ولو لم تتعمده . ووجود سياسي ، حتى ولو أنكرته .

ثالثا : إن هناك أخطاراً للتنامي الهائل في حجم الثروات ، يتمثل في توظيفها ، ليس أقتصاديا أو ماليا ، وإنما سياسياً . فليس سراً أن نائبا سابقاً لرئيس الوزراء يعمل مستشاراً لدى أحد البيوت . وأن وزيرا سابقاً للأقتصاد يعمل مستشاراً لبيت آخر . وأن وزيراً سابقاً للداخلية أغرته لعبة التشهيلات السريعة لأصحاب البيوت ، مثل مشاكل السفر والجوازات ، والمشاكل مع الشرطة . وأن محافظاً سابقاً يعمل مديراً لأحد مشروعات الإسكان في بيت ما . بينما تلاحق علامات الأستفهام محافظاً سابقاً آخر . ناهيك عن أشقاء المحافظين ، وأقارب كبار المسئولين . وإذا كان هذا هو ما يظهر على السطح ، فإن ما يخفي بالتأكيد أعظم . وكل طرف له حجته . فالشركات حجتها أنها تسهل أعمالها ، وتشهل مصالحها . والكبار حجتهم أن الفراغ المعاش والجدة ، مفسدة للمسئول السابق ، أي مفسدة . وان البطالة تصيبهم بالأزمات القلبية والأكتئاب النفسي . هذا إن المرتب أو المكافأة ، التي يُمكن أن تصل إلى عشرة آلاف جنيه شهريا وربما تتجاوز ذلك ، لها أعتبارها بالتأكيد (وإن كانت حسب قولهم ليست العامل الأول أو الأساسي) . بيد أن المشكلة لا

تتعلق بالسابقين ، وإنما تتعلق باللاحقين ، ممن يتوقعون أن يصبحوا سابقين عما قريب . وفي مناخ سياسي كالسائد في مصر ، ينتاب هذا الشعور أغلب المسئولين الكبار . ومنذ عشر سنوات كان المعتاد أن يضع المسئول الكبير نصب عينه، أن يكون عضواً بالمجالس القومية المتخصصة، أو مجلس الشورى . فلما ترسخ الأنفتاح ، بدأ التطلع لمجالس إدارات البنوك الأستثمارية . ومع رسوخ بيوت توظيف الأموال ، لا نستبعد أن يجلس المسئول الكبير في مكتبه ، وفي يده وردة ، مردداً وهو يقطف وريقاتها : الريان – الشريف – السعد – البركة – بدر . ولا نستبعد أن يرد على من يبشره بأن مكانه في الشورى محجوز بقوله : يا عم كفانا فقراً ، العيال كبرت .

من الذي يصمد من المسئولين الحاليين لوعد بوظيفة رسمية أو (استشارية) في هذه البيوت ؟. ومن الذي يتماسك أمام إغراء الأرقام التي تحتل أربع خانات ، في مناخ يتيح فيه الروتين أن يُصبح كل شيء ممكناً ، وكل شيء مستحيلاً ، في نفس الوقت ؟.

وكيف يُمكن أستبعاد المفردات السياسية في التحليل أو التفسير ، ونحن نشهد رياح التوظيف تهب من كل صوب ، وفي كل أتجاه . فالحملات الإعلانية الهائلة مؤثرة في الصحف ، وبعض الصحفيين الكبار لا يخفون حصولهم على عمولاتها . والتعاقد مع المؤسسات الصحفية على طباعة الكتب بالملايين . والتلويح بالقروض (الحسنة) لصغار الصحفيين وارد . وتوظيف القيادات الحزبية المعارضة ، أو أقاربها قائم . وهكذا .

النجاح المؤكد

علينا أن نعترف بأن بيوت توظيف الأموال قد قلبت النظريات الأقتصادية رأساً على عقب . فالسائد المعروف أقتصادياً ، أن آفة الدول النامية ضعف طاقتها الأدخارية . وأنها عادة تلجأ للأقتراض من الخارج لتمويل الأستثمارات ، كبديل عن عجز المدخرات المحلية . ولا تفسير لما حدث في مصر على يد بيوت توظيف الأموال إلا بأحد أمرين : أولهما أن تكون مصر قد أصبحت دولة متقدمة وغنية دون أن ندري . وثانيهما أن تكون مصر حالة خاصة لا يصلح معها تطبيق القواعد الأقتصادية الجامدة . والأمر الثاني أقرب وأدق ، بين أن ما حدث في كل الأحوال يُمثل نجاحاً لاشك فيه لبيوت الأموال في تجميع المدخرات ، بطاقة هائلة في زمن قياسي.

إن تساؤلاً هنا يبدو منطقياً ، عن حجم هذه المدخرات . وهو سؤال لا يخلو من خبث . لأن التقديرات الرقمية المُعلنة هي ١٤ مليار ، والأختلاف الوحيد (البسيط) يتمثل في صفة هذا المليار . حيث ترى الحكومة أنه (مليار جنيه) ، بينما تؤكد مصادر أخرى أنه (مليار دولار) . والفرق بين ١٤ مليار جنيه . و ١٤ مليار دولار ، يتمثل في أن التقدير الثاني يعادل مرتين ونصف التقدير الأول ، حيث يبلغ نحو ٣٥ مليار جنيه .

والحقيقة أن الرقم الحقيقي غامض . خاصة وأن الأخذ بالرقم

الأصغر كنوع من التحوط ، يصطدم بميل أصحاب البيوت إلى إعلان الرقم الثاني (المرتفع) على الرغم من أن المتوقع أن يحاولوا خفض الرقم لا رفعه . خاصة في مواجهة الحملات الإعلامية المضادة . وآخر التصريحات الإعلامية، أو الإعلانية إن شئنا الدقة، وهو تصريح نبيل زكي رئيس مجلس إدارة شركة سينفاد (المصرية السعودية) ، بأن الإيداعات في بيوت الأموال تبلغ ٥ر١٢ مليار دولار . ولا بأس هنا من وقفة سريعة وطريفة ، حين يكتشف القاريء معي أن نبيل زكي مالك ورئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة ، مسيحي الديانة . وبالطبع فإن مثلي لا يحصل في وجدانه أي مشاعر ، أو حتى شبهة تعصب ، أو تفرقة بين المواطنين، بسبب الدين . لكن الأمر هنا هام من ناحية أخرى ، وهي ما شاع عند بدء نشاط بيوت التوظيف ، ومازال يشاع عن كونها بيوتاً إسلامية ، تستهدف تطبيق منهج الأقتصاد الإسلامي . ووجود نبيل زكي على رأس أحد هذه البيوت ، يؤكد لدينا ما نعتقده من أن المسألة في النهاية أقتصاد ، وبزنس ، قبل أن تكون إسلاماً وبركة .

المهم أن التقديرات لحجم المدخرات واحدة رقمياً ، ومختلفة لفظياً حول كونها بالدولار أم بالجنيه . ونحن أقرب إلى قبول التقدير الحكومي ، والمتمثل في أنها ١٤ مليار جنيه . نصفها تقريباً مُودع في الريان ، وربعها تقريباً مُودع في الشريف ، وباقيها موزع على باقي البيوت ، وإن تصدرها السعد . وأن نجاح البيوت في جمع هذا الكم الهائل من المدخرات محسوب لها وليس عليها ، ونجاح لا شك

فيه ، لو لا أن الأشياء الجميلة لا تكتمل كما يقــولون ، بــل وتنعكس أحياناً كما سيتضح . ومثلي ممن ضيع في الأقتصاد عمره ، لابــد وأن يسلم من خلال تجربة بيوت توظيف الأموال ، بأن سعر الفائدة المصطنع، مثله مثل سعر العملة المصطنع ، يؤدي إلى نتائج عكسية دائما . وأن سعر الفائدة الحقيقي ، لابــد وأن يتجاوز معدل التضخم السائد ، أو يقترب منه على أسوأ الفروض . ولعل هذا هو ما أدركه أصحاب البيوت ، وما أنكرته الحكومة . وما قــاد إلى نجاح الأول فيما فشلت فيه الثانية . ولو رفعت الحكومة سعر الفائدة في بــنوكها إلى ١٨% وليس ٢٠% (على العملة المحلية) ، لنافست البيوت في هذا الكم الهائل من المدخرات . لكن تقول لمن ؟.

هذا عن النجاح فماذا عن الكوارث ؟

نعم كوارث . لا أتجنى في هذا ولا أتجاوز . وأعددها أمام القراء كارثة كارثة . وأميز فيها بين كوارث الأفراد ، وكوارث الدولة . وإذا كانت كوارث الأفراد تهم ، وتؤثر على المتعاملين .

فإن كوارث الدولة تعم، وتؤثر على المتعاملين وغير المتعاملين، ولعل بعض القراء يتململون من لفظ "كوارث" . ويتصورنه دليلا على موقف مُسبق بالعداء . ولعلهم يرددون ما ألفنا سماعه من أن هذه الشركات تفتح بيوتاً قائمة ، وتوفر دخولاً ثابتة ، وترتبط بها مصالح أفراد وأسر ، ويتعيش من ربحها الأرامل واليتامى والقاعنون . وأنا معهم في كل هذا ، لكني أدعوهم إلى التفكير معي بصوت عالٍ . وإلى التساؤل عن مستوى كفاءة الإدارة ، التي توظف مليارا فأكثر . وسبب التساؤل أننا نعيش في مصر ، حيث الإدارة هي عنق الزجاجة في نجاح أو فشل المشروعات . وحيث تعودنا أن نفرد في الدراسات الأقتصادية للمشروعات الجديدة ، باباً كاملاً لأسلوب الادارة المقترح . وأن نفيض في دراسة أساليب تدفق المعلومات ، ووسائل الرقابة ، نماذج الدورة المستندية ، لمشروعات لا يتجاوز حجمها مليونين أو ثلاثة . وتعودنا أيضاً أن نفاجأ بفشل أغلبها . لأسباب تتعلق بالقصور الإداري .

هذا عن المليون أو الأثنين أو الثلاثة ، فماذا عن الألف مليون

و الألفين مليون و الثلاثة آلاف .. بل و الستة آلاف ..

أي جهاز إداري يُدير هذا المبلغ ، مستثمراً في عشرات المشروعات (إذا أستثمر؟.) ولو كان المبلغ مملوكاً لصاحب الشركة لقلنا إنها أمواله ، وإن له كل الحرية في إدارتها كما يرى ، أو حتى خسارتها كما يشاء . لكنها أموال الغير . الأمر الذي يُلقي على كاهل الإدارة عبئاً أكبر ، خاصة وأنها مُطالبة أول كل شهر بدفع مبالغ هائلة ، المفروض ، نكرر اللفظ مرة أخرى (المفروض) أنها من عائد الأستثمارات . وبصورة أكثر تحديداً ، فإنه لو صحت الأرقام المودعة لدى ، الريان لأصبح لزاماً عليه أن يدفع أول كل شهر ١٢٠ مليون جنيه (مائة وعشرين مليون جنيه مصري فقط لاغير) ، كأرباح للمودعين لديه، يغطيها عائد (وليس رأس مال) المشروعات المقامة ، والتي لا يصل رأس مالها في الواقع إلى هذا الرقم .

لقد أتيحت لي الفرصة للأقتراب من أحد هذه البيوت ، وعاصرت وقتها مشكلة طريفة لا بأس من عرضها على القاريء . فقد عين صاحب البيت محامياً كمستشار قانوني له ، وكان معروفاً عن هذا المحامي أنتماؤه لفكر جماعات الجهاد ، وسبق أعتقاله لهذا السبب . و ارتأى صاحب البيت أن وجود هذا المحامي ضمن جهازه الإداري ، سوف يحسب له وليس عليه ، ممن ينجذبون إلى بيته بدعاوى الإسلام والعقيدة ، وطيب الربح وحلال المال . وكان المرتب مُغرياً ، والأمتيازات شديدة الجاذبية . وصدق المحامي الشاب دعاوى صاحب البيت ، فأوقعه في مشكلتين بذل عناء بالغا

في التخلص منهما . أما الأولى فكانت عندما دعا صاحب البيت شخصية سياسية هامة لزيارته ، وحان موعد صلاة الظهر ، فدعا المسئول الكبير للصلاة ، وإكراما له دعاه للإمامة . وما أن أنتهت الصلاة وأستدار الإمام (المسئول) للسلام ، حتى فوجيء وفوجيء معه الجميع ، بأندفاع المحامي الشاب من آخر الصفوف ، لائماً صاحب البيت على سماحه بإمامة الكافر لصفوف المسلمين . واضعاً إياه في حرج ربما لم يخلص منه حتى الآن .

أما المشكلة الثانية فهي التي تعنيني في الحديث عن الإدارة . وقد حدثت حين طالب المحامي الشاب صاحب البيت بإعلامه عن أساليب توظيفه للأموال ، حتى يُفتي بشأن حلها أو حرمتها ، خاصة وأنه لا يجد في الأوراق والمستندات والدفاتر ، أي حسابات لمشروعات إنتاجية تدر عائداً ، أو أنشطة تجارية تجلب ربحاً . وهنا حدثت الثورة العارمة من صاحب البيت ، الذي جمع العاملين لديه جميعا ، وأعلن لهم أن حساباته كلها لها مكان واحد تُودع فيه ، وأشار إلى رأسه . وأن أحداً لا يملك سؤاله أو مناقشته . وأن أعماله أسرار ، وأنشطته أمور خاصة . وأن أقصى ما يستعين به نوتة صغيرة يحتفظ بها في جيبه ، ولا يسمح لأحد كائناً من كان بالإطلاع عليها . وأن من يعجبه يبقى ، ومن لا يعجبه فالباب يسع جملاً . وقد بلعها المحامي الشاب ، وأنتهى به المطاف إلى الأستقرار في قريته والتفرغ للعبادة والإفتاء بين أفراد أسرته ، تاركاً إيانا في حيرة بالغة بشأن هذا الرجل الذي يُدير أكثر من مليار ، بنوتة ثمنها عشرة

قروش يضعها في جيب الجلباب ، ويقضي وقته – بـــارك الله فيه – متنقلاً بين أطايب الطعام وحديث (بـــمعنى جديد) الزيجات . وهو في هذا لا يرتكب جُرماً لا حراماً، وإنما يستمتع بنعمة الله عليه وهو، بفضل من الله ونعمته . مبتسم دائماً ، لا يحمل هماً لشيء ، ويحـــمل قدراً من الثقة بالنفس لا حدود لها . وكيف لا ، وقد تجاوز المليار قبل أن يتجاوز الخمسة والثلاثين عاماً من العمر ؟.

وقد حدثني صديق يملك مشروعاً منتجاً ، وقد أرهقـــته ديون لا ذنب له فيها بقدر ما كان الذنب للروتين الحكومي ، وفكر في التخلص من دينه ببيع حصة من مصنعه لصاحب البيت المذكور . وبعد جهد جهيد ، أعطاه صاحب البيت موعداً في منزله ، وذهب الصديق وهو يلبس أفخر ما عنده ، ويتعطر بأغلى العطور ، ويجمع شـــتات ذهنه بقدر ما يمكنه ، حتى يحاور هذا العبقري الجهبـــذ . وفوجيء عندما ضرب الجرس بالعبقري الذي تملأ صوره الإعلانات باللباس (وقد أخترت اللفظ العامي، لأنه فصيح وموحي في ذات الوقت). نعم قابله باللباس ، بارك الله فيه . وجلس الصديق مرتبكاً ، وبدأ يُلقي حـــديثه المرتب ، الذي قضى الليل في تنميقه . فإذا بصاحب البيت يُقاطعه ، بقصة طويلة عن الجيران الذين لم يحـــتملوا صوت الريكوردر لأنه يذيع القرآن الكريم طوال الوقت وبـــصوت مرتفع . وأنه أضطر هو وزوجته أن يجلسا وفي آذانهما سماعات ، حتى لا يضايقوا الجيران . وارتفع صوته ضاحكاً ، وأضطر صديقي لمشاركته الضحـــك على أنغام الموسيقى الخفيفة التي كانت تنبعث من سماعات خفية . وقف

بعدها صاحب البيت (باللباس) لكي يصافح صديقي مودعاً ، طالباً منه المرور على فلان لمناقشة الأمر . وعندما سأله صديقي عن أحتمال الأتفاق كانت إجابته : على البركة ..

نعود إلى موضوع الإدارة ، ليس بالحوافز ، ولا بالأهداف ، وإنما باللباس هذه المرة . وبالنوتة الصغيرة التي لم تصل إلى مستوى ما يسميه المحاسبون (النوتة الزفرة) ، وهي النوتة التي يقيدون فيها الوارد والصادر تمهيداً لنقله إلى الدفاتر المنتظمة . ونتساءل مرة أخرى عن أساليب إدارة ما يزيد عن المليار جنيه . وهي أساليب لا تخرج عن أسلوب من أسلوبين : الأول ما يحدث في الولايات المتحدة والدول المتقدمة ، حيث يوجد متخصصون في إدارة هذا الحجم من الأستثمارات ، معروفون بالأسم ، ويتخاطفهم رجال الأعمال ، وتُدفع مرتباتهم بالملايين . أما الأسلوب الثاني ، فمتروك للقارىء تسميته . أما وصفه فيدور في إطار ما أسميناه بالملعوب ، وبالحالة صفر . وفي الحالتين ، حالة الإدارة بالخبراء ، وحالة الإدارة (باللباس) ، يُشاهد صاحب المشروع مبتسماً . في الحالة الأولى لأنه مطمئن . وفي الحالة الثانية لأنه (مطمئن إلى حين) ..

هذا عن التساؤل الأول بشأن الإدارة، وهو تساؤل إجابته مؤرقة، ولسنا في حاجة بشأنها إلى ضرب أخماس في أسداس . فالجميع في الساحة . وبعضهم يحاول الإيهام من خلال إعلانات على صفحات كاملة ، بأنه عبقري العصر والأوان . وأن لديه فصل الخطاب في

كل مشاكلنا بدءا بعلاقتنا بالبنك الدولي ، وانتهاء بالوفاق الدولي ، ومرورا باعتزال الخطيب باعتباره أيضا لاعبا دوليا . وينتابك الشعور وانت تقرأ الموضوع ، أنه مفتعل ، ومصنوع ، وأن صاحبه يقراه معك لأول مرة .

أما البعض الآخر فقد سلط إحدى عينيه على الزراعة ، والعين الثانية على الصناعة ، ولم يأبه بتحذير أطباء العيون من الإصابة (بالحول) . واكتفى بعضهم برفع إصبعه إلى اعلى . وقد فسر البسطاء هذه الإشارة بالإيمان ، بينما أقسم الخبثاء أن القصد منها ركوب الطائر الميمون إلى اليونان . وما نذكره هنا على سبيل المداعبة أو التفكه ، يمكن أن يتحول إلى ماساة حقيقية . وقد حدث ذلك بالفعل في أكثر البيوت إقداما على الاستثمار الحقيقي . وهو بيت الهلال . حيث انفرد كمال عبد الهادي صاحب العمر الأقل من الثلاثين ، بإدارة ما يقرب من أربعين مليونا من الجنيهات ، دون أن يستمع لنصيحة أحد . فاندفع في مشروعات الاستصلاح ، وهو أمر محمود . ثم اندفع إلى شراء ثمانية مصانع في قبرص ، وهو تفكير سديد ، لولا أنه يتجاوز إمكانياته المالية . الأمر الذي دفعه إلى محاولة تشجيع توظيف الأموال لديه ، بإعطاء شيكات بقيمة الإيداع للعمول . وكانت النتيجة أن تقلصت السيولة النقدية ، وتسبب شيك بمبلغ ١٨٠ ألف دولار في كشف الموقف المالي للشركة . وبدأت حركة السحب . فتوجهت السيولة الموجودة بالمطابع ومصانع البلاستيك والسوبر ماركت والمزارع ، إلى سداد طلبات السحب .

ثم عجزت عن الأستمرار في السداد ، وتوقفت الأنشـــطة الإنتاجية كلها في نفس الوقت لأنعدام السيولة .

وانطلق كمال عبد الهادي إلى الولايات المتحدة ، وظلت مصانع قبرص في قبرص . ولم يكن هناك حل إلا بتدخل الريان للشـــراء ، ووجدها صفقة مربحة لأحتياجه للمطابع . ولأن باقي الأستثمارات منتجة منذ اليوم الأول لشـــرائها بـــمجرد توفير الســـيولة . ودَرَسَ الريان الموقف على الطبيعة ، وقيَّم الأصول الموجودة ، وخرج من التقييم بنتيجة مؤاداها أن يدفع لأصحـــاب الأموال نصف أموالهم . بمعنى أن من له مائة جنيه يُصبـــح له خمســـون جنيهاً . ولأنه من المستحيل في مثل هذه المواقف ، أن يتم التحكم في مشاعر الجميع أو أصواتهم ، فقـــد أرتفعت أصوات صغار المودعين بـــصب اللعنات على بيوت التوظيف جميعاً ، وانهالت ألســـنتهم بالشـــتائم الموجهة للجميع . وذكر لي صديق أن أجتماع المودعين كان مليئاً بالمشـــاهد العجيبة . فهذا رجل يلطم خديه ، وهذه امرأة تضحك بـــصوت عالٍ وبأستمرار . وهذه تصرخ وهذا ينتابه الصرع . أما القصص فحدث ولا حرج . فهذه حماة وضعت المهر في الشركة لحين تشطيب الشقة من وراء العريس ، وهذه أرملة لا دخل لها إلا من الوديعة . وهكذا . وكان منطقياً نتيجة لذلك أن يسحب الريان عرضه . ولن يكتشـــف المودعون أنهم معلقون في الهواء ، لا يملكون الهبوط للأرض ، ولا يحلمون بالصعود للسماء . وأنهم لو تركهم الريان ، فسوف يبيعون له ما يملكون ، لكن البيع هذه المرة سوف يكون في المزاد . فأنهالوا

عليه بالرجاء ، وأستجاب بعد عناد ، مشترطاً أن لا يدفع لهم إلا بعد موافقتهم الإجماعية ، وبعد مرور خمسة شهور كاملة على هذه الموافقة . وهكذا خسر المودعون نصف أموالهم فجأة ، وكان سوء الإدارة أحد الأسباب، وإن لم يكن أهمها. ولو وجد كمال من ينصحه، ولو وجد من يُلزمه بقبول النصيحة ، ولو وجد من يجبره على الألتزام بالنصيحة، ممثلا في جمعية عمومية للمودعين لو كان شركة ، أو بنكا مركزيا لو كان بنكا . لما تجاوز طموحه إمكانياته ، ولما انهار وهو أكثر الجميع أقبالاً على الأستثمار ، وأندفاعا في مشروعات أجاد فيها الأختيار .

العقد شريعة المتعاقدين

هناك نوعان من العقود: أولهما في صورة طلب لإدارة الأستثمار (وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية) مع إنابة الشركة في أتخاذ القرار اللازم في شأن إدارة أستثمار هذا المال نيابة عن المودع، وواضح من هذا النص المختصر أن الربح وارد، وأن الخسارة واردة أيضاً . وأن الشركة (أو البيت بتعبيرنا) مفوضة في أتخاذ ما تشاء من قرارات . أما ثاني أنواع العقود فتصدره بيوت أخرى ، ويتضمن الشروط السابقة تفصيلاً وبصورة واضحة . حيث لا يحق للمُودع أن يستفسر أو يراقب أو يستعلم ، عن أسلوب إدارة أمواله . وله أن يتحمل الخسائر ، تماماً كما أن له أن يجني الأرباح . وفي كل من الحالين ، ليس له أن يسأل عن التفاصيل . وواضح أنه بمجرد إيداع العقود ، تنتهي علاقة المودع بها ، وتبدأ علاقة صاحب البيت مختصرة في عبارة (هلاهلا) .

أما سحب المودع لأمواله ، فقد كان مطلقاً إلى أن حدثت أزمة سحب الأموال من بيت الريان ، عقب ما نشر عن خسائره في المضاربة. الأمر الذي دعاه إلى تقييد حرية السحب، وتبعه الآخرون فأصبح لزاماً على من يطلب سحب أكثر من ٢٠% من الرصيد ، أن يقدم طلباً كتابياً مُعداً على نموذج ، يتم الموافقة عليه في مدة أقصاها

ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الطلب. بمعنى أن من يودع ألف جنيه ، ويطلب سحبها ، يأخذ مائتي جنيه فوراً . ويقدم طلباً لسحب المبلغ الباقي ، الذي يحصل عليه خلال ثلاثة شهور . وحتى هذا المبلغ يؤخذ منقوصاً بما تم صرفه من أرباح خلال العام ، لحين التسوية النهائية للأرباح .

ويرى البعض أن فترة الثلاثة شهور هي الفترة الملائمة لتحديد المواقف ، والتقاط الأنفاس ، وتجميع السيولة ، إذا كان المبلغ كبيراً . بينما يرى آخرون أنها فترة مناسبة لتدبير الفيزة والإقامة والأرصدة، ونقل الأولاد إلى المدارس ، وربما إجراء جراحات التجميل .

وهنا نتوقف قليلاً أمام من يردون على أي نقد موجه لبيوت توظيف الأموال ، بأنها مثل البنوك . وبأن الأساس فيهما معاً هو الثقة . ولهم نقول أن البنك لا يملك أن يؤخر صرف شيك مقبول الدفع لمدة ساعة ، وليس لمدة ثلاثة شهور . كما أننا في عمرنا المديد، وفي عمر آبائنا وأجدادنا، لم نسمع أن بنكاً أعطى (بُمْبَة) . ويقيناً لن نسمع . لأن للأمور قواعد ، وللسلوك ضوابط ، وللسيولة أحتياطياً . وللبنوك كبيراً أسمه البنك المركزي . وهو كبير نملك أن نرد عليه ويملك أن يُلزم الصغار بالقواعد والضوابط والأصول . ولم يحدث أن استيقظ أحد المودعين من نومه ، وسأل عن البنك ، فأجابوه بأنه في الولايات المتحدة، أو في اليونان، وأنه مع شديد الأسف لن يعود . ولم يحدث أيضاً في تاريخ البنوك أن ذهب أحد المودعين للحصول على أمواله ، فقالوا له يكفي أن تحصل على نصفها ، وأحمد ربنا

لأنك حصلت على النصف . ولم يحدث إطلاقاً أن أنتهز البنك فرصة ايداع أحد العملاء للنقود ، فأستكتبه عقــداً يتنازل فيه عن حقـــه في أستعادتها كاملة ، أو يوكله في أن يفعل بها وفيها ما يشاء . لأنه بنك مبارك . وصاحبه يحتفظ بصورة يقف فيها بـــجانب مولانا الشـــيخ الشعراوي.

والحديث عن سرقـــة أموال البـــنوك ، وهو حـــديث متكرر في الإعلانات مدفوعة الأجر لبعض أصحاب البيوت ، مردود عليه بأن الخطأ ليس قاعدة . وبأن الخطأ ذاته له حسابـــاته وله مخصصاته ، فهناك مخصص الديون المشكوك فيها ، ومخصص الديون المعدومة . ولم نسمع أن بنكاً حدثت فيه مشكلة ، ترتب عليها توقفه عن صرف شيكات العملاء أو أستيلاؤه على ودائعهم. لأن البنك في النهاية بنك، وليس بيتاً .

ومادمنا في مجال الرد على بعض ما يُثار ، فإني أذكر أنني قرأت في أحـــد الإعلانات أن شـــركات توظيف الأموال موجودة في دول العالم جميعاً ، فلماذا تحارب في مصر ؟ . وشـــاء القـــدر أن يكتب الأستاذ سعيد سنبل مقالاً أفتتاحياً عن زيارة السيد الرئيس للسعودية، يذكر فيه حواراً دار بينه وبين مسئول سعودي كبير . سأله الأســـتاذ سنبل عن شركات توظيف الأموال في الســـعودية ، فكانت إجابـــة المسئول الكبير : إننا لا نسمح بها . لأننا لا نسمح إلا بالشركات ذات الكيان القانوني والخاضعة للرقابة . وظل ما ُنشر في الإعلان عالقاً بذهني حتى ألتقيت بصحفي أمريكي ، وسألته خلال حـــديث طويل

..ز الا عابرا نصه : هل توجد لديكم شركات تعلن عن أرباح أو فوائد متوقعة تصل إلى ٢٠% وأكثر ، وتعلن في نفس الوقت عن أحتمال الخسارة ؟. وأجابني الصحفي الامريكي بأن هذا موجود في الولايات المتحدة ، وفي مجال المضاربة بالتحديد . وعلقت على إجابته باندهاش : إذن لديكم أيضاً شركات توظيف أموال مثل الموجودة لدينا . وكانت إجابته : هناك فرق ، لأن كل شيء لدينا واضح ومعلوم ومراقب ، الأسماء ، والمبالغ ، والمضاربات ، والأرباح ، والخسائر . والمسألة في النهاية نوع من المقامرة ، المعلومات فيها متوافرة ، والنتائج غير معروفة أو غير مضمونة . بعكس ما يحدث عندكم ، حيث النتائج حتى الآن معروفة أو مضمونة ، بينما المعلومات غير متوفرة . الأمر الذي يُشكك في أستمرار النتائج على ماهي عليه ، وضمانها في المستقبل . كما أن هناك فرقاً كبيراً آخر ، وهو أن الإقبال على هذا النوع من " المقامرة " أستثناء، وليس قاعدة. ولا يُشكل إلا نسبة شديدة الهامشية بالمقارنة بودائع البنوك ، على العكس مما يحدث عندكم الآن .

المقامرة .. لفظ سقط على رأسي كالمطرقة ، لأنه صحيح . فنحن نتفوق على كثير من الشعوب في ميلنا الجماعي للمقامرة . لأن من يقامر في تقديري أحد فريقين : الأغنياء جداً ، والفقراء جداً . أما الأغنياء جداً فيقامرون لأنهم لا يهتمون أدنى أهتمام بالخسارة . وأما الفقراء جداً فيقامرون لأنهم يهتمون أقصى الأهتمام بالربح . ولعل القراء يذكرون أنه في أواخر السبعينات ، حدثت ظاهرة مُثيرة أطلق

عليها أسم نظام القوائم ، وتمثلت في وجود قوائم بعشـــرة أســماء ، يذهب الفرد فيسجل أسمه مقابل مبلغ معين (عادة عشرة جنيهات) وبمجرد أن تمتليء القائمة ، يبدأ ملء قائمة جديدة . ومع كل قـــائمة جديدة ، يتقدم اسمه مركزاً إلى الأمام ، حتى يُصبح ترتيبـــه الأول ، فيحصل على مبلغ نقدي كبير . ويكون حـصوله على هذا الترتيب وهذا المبلغ ، مرهوناً بتشجيع آخــرين على الأنضمـــام ، أمــلاً في الحصول على المبلغ الكبــير ذات يوم . والطريف أن هذه الظاهرة أنتشرت حتى أصبــح لها مكاتب ، وإعلانات . وحــتى أضطرت الحكومة إلى مواجهتها ، وعانت في سبيل ذلك كثيراً ، لأنها أكتشفت أن عدداً كبيراً من رجال الشرطة قد أستهوتهم الفكرة وشاركوا فيها. كل ذلك منشور في مجلات وصحف تلك الفترة . وربــما كانت هذه القوائم ضوءاً أخضر ، أوضح للقادمين على جناح بــيوت الأموال عدة حقائق، كانت وراء نجاحهم فيما بعد . وتتمثل في وجود كم كبير من المدخرات ، مصحــوب بـــكم هائل من الميل إلى المقــامرة ، والرغبة في الكسب الكبير والسريع بغير جهد يذكر .

ولا عزاء للمودعين

هذا إذا وقعت الواقعة ، وهي في تقديري سوف تقع . والاختلاف أن البعض قد رتب نفسه على هذا الأساس . والبعض الآخر مازال يجاهد من أجل أن تدور عجلة الإيداع بأسرع مما تدور عجلة السحب، حتى يستمر الملعوب قائماً ، ويدوم الأمر إلى ماشاء الله . والمجموعتان ، من حسبوها ورتبوا أنفسهم ، ومن تفاعلوا فأجهدوا أنفسهم بالإعلان والإعلام . يتحرقون شوقاً ليوم تتخذ فيه الحكومة خطوة غير محسوبة . فيُنحون باللائمة عليها ، ويهبطون بالكارثة فوق رأسها ، ويعلنون أنها هدمت المعبد على رؤوس المودعين . ويملأون الصحف بإعلانات ونداءات للمسئولين ، أن يتدخلوا لإنقاذ الأوضاع ، وأن يوقفوا القرارات حفاظاً على أموال المساهمين (كذا) . تهيئة للرأي العام ، وتمهيداً للأذهان ، لقبول ما ستأتي به الأيام، حين يتوقفون عن صرف الأرباح ، ثم حين يدعون المُودعين إلي صرف ما تبقى من أموالهم بعد الخسائر . وقد يكون المُتبقي ربع الأموال أو ثلثها أو نصفها . وليس لمودع حجة ، فهو مرتبط معهم في الحالتين . إن ربحوا ربح، وإن خسروا خسر . وبعض المودعين سوف ينهار باليقين . وبعضهم سوف لا يتأثر ، لكونه مودعاً من قديم . ولأنه في تقديره ، حصل على أمواله من قبل وأكثر . ووسط هذا التضارب ينتهي الأمر . وقد يُفكر البعض في اللجوء للقضاء ، فيكتشفون أن العقد شريعة المتعاقدين . وقد يفكر البعض في اللجوء

للمدعي الإشتراكي ، فينصحهم الآخرون أن لا يفعلوا . لأنهم سوف يحصلون بالتراضي على نصف أموالهم . أما إذا تدخل المدعي ، فستبدأ لجان الجرد ، ولجان الحصر ، ولجان التحقيق ، وفرض الحراسة ، وإجراءات محكمة القيم ، والمرافعات المثيرة ، والبيع بالمزاد العلني ، وخصم نسبة من ثمن البيع لصالح جهاز المدعي مقابل الإدارة . وبعد عشر سنوات إن شاء الله ، يُمكن للمودعين أن يحصلوا على ربع أموالهم إن أحسنا الظن ، أو عشرها إن أسأناه .

والسيناريو السابق وارد ، والعوام في بلادنا يصفون ما سبق بما هو أهل له من ألفاظ مُوحية . فلو حدث ما وصفناه ، وسوف يحدث من البعض ، لوصفوه بأنه (بُمْبَة) أعطاها فلان للمودعين لديه . وكلمة بمبة هنا تُوحي بأشياء متعددة . فهي توحي بالمفاجأة . وهي تُوحي بالمباداة . وهي تُوحي أيضاً بالأنفجار . والأنفجار له شظايا ، وله ضحايا . والبمبة بهذا المعنى تختلف كثيراً عن (الزُمْبَة) ، تلك التي سوف يعطيها البعض الآخر من أصحاب بيوت الأموال للمودعين. حيث لا شظايا، ولا أنفجارات، ولا مواجهات. وإنما صباح أسود ، يصحو فيه المودعون ، فلا يجدون صاحب الشركة . تماما كما حدث في بيت الهلال . وساعتها سوف يُطمئن البعض أنفسهم بأنه في عُمْرَة ، وأنه سوف يعود قريباً من الأراضي المقدسة . ثم تتناثر الشائعات بعدها عن أن فتية آمنوا بربهم ، شاهدوه في جزر الكناري . وأنه بارك الله فيه ، كان يُخفي عينيه بيديه متحاشياً مرأى

الصدور العارية أو العارمة – وسـاعتها سـوف يدرك الجميع أنها (زمبة) . وأنه محظور عليهم سحب أموالهم إلا بعد ثلاثة شـهور ، وفقا للعقد الذي وقعوه . وهي فترة كافية حتى تستوى (الزمبـة) ، وحتى تُغير الشمس لون سحنته (بارك الله فيه) ، وحـتى يلملم من البنوك الأجنبية شتات ثروته (بارك الله فيه) ، وحـتى تتولى المافيا إصدار بطاقات جديدة بهويته (بارك الله فيه) ، بعد أن يقوم طبـيب التجميل بممارسة حرفته (بارك الله فيه) . بعدها يتحـول الحـاج لمعان المظ إلى شابان ديلماس . ويلاحظ القاريء هنا أننا توقفنا عن ترديد (بارك الله فيه) ، لأنه لا محل لها ولا معنى في بلاد الفرنجة . حيث لا يكفي رفع الإصبع إلى أعلى لجمع مليار أو مليون أو حـتى مليم . بل ربما ترجمها البعض على أنها إشارة شديدة الوقاحـة ، لا يليق أن تصدر من الكونت شابان أو الكونتيسة أووم شالابي .

ولقد ذكرنا من قبل أن البعض يُجاهد بالإعلانات حـتى تسـتمر حركة الإبداع ، وتتجاوز معدلات السحب ، طمعاً في الأستمرار إلى ماشاء الله . وأن البعض الآخر قـد أدرك أن لا فائدة ، وبـدأ يُخطط بالفعل للزمبة .

كيف كان ذلك ؟. نذكر للقاريء وأمرنا إلى الله ..

إذا قلت للقاريء تعال أشتر هذا القلم الذي أكتب به بجنيه ، وقبل القاريء ذلك ، وأعطاني الجنيه فأعطيته القلم . فلا شيء غريب في هذه القصة . لكن الغرابة تبدأ حين أذكر للقاريء أنني سوف أرد له

الجنيه بعد أربعين شهرا مثلا . هنا سوف يتساءل القاريء : وسوف تسترد القلم في هذه الحالة ؟. فأقول له : لا .. إن القلم أصبح من حقك لأنك اشتريته بالجنيه ، وأنا أخذت الجنيه ، وسوف أستثمره لك . ومن أرباحه بعد أربعين شهراً سوف أرد لك الجنيه كاملاً ..

القصة هنا فيها مغالطة هائلة ، لأن الجنيه الذي أخذته ، والذي سوف أستثمره ، لم يعد مملوكاً للقاريء . ليس له أي حق فيه . لأنه أخذ مقابلاً له من اللحظة الأولى . وحين يُستثمر الجنيه ، فلابد أن يُستثمر لصالحي ، وليس لصالح القاريء . فإذا ذكرت للقاريء أن لدي عدداً كبيراً من الأقلام ، وأريد ان أبيعها بنفس الطريقة . وأنني مصرّ على أستثمار ثمن البيع لصالح المشترين . فالنتيجة المنطقية لذلك أن القاريء لن يتردد ، وأن أصدقاءه لن يترددوا في جمع كل مليم من مدخراتهم لشراء الأقلام . لأنهم سوف يكسبون الأقلام ، ثم تعود إليهم نقودهم مرة أخرى . فإذا لم تعد ، فليست هناك مشكلة على الإطلاق ، لأنهم أخذوا أقلاماً بثمنها .

منطقي أن يحدث هذا ، وأن يكون الإقبال بلا حدود ، وأن تنهال المدخرات بغير حد . لكن القصة نفسها تبقى غير معقولة . ويصبح فيها حلقة مفقودة أو شيء غير مفهوم ، علينا أن نفهمه ، وأن نفسره معاً..

لقد أعلن أحد أصحاب بيوت الأموال (بارك الله فيه) عن شيء شبيه تماماً بما سبق ، في صفحات إعلانية كاملة ، توّجتها صورته،

وصورة محافظ سابق (بارك الله فيه) بصفته رئيسا لهذا المشروع .
الذي يتلخص حسب ما فهمته وفهمه الجميع من الإعلان ، في دفع ستين ألف جنيه للشركة ، وفوقها مقدم ستة آلاف جنيه ، اي ان المجموع ستة وستون ألف جنيه ، يتم بعدها الحصول "فورا" على شقة كبيرة وسيارة ، قيمتهما معاً تساوي المبلغ السابق . وبعدها بأربعين شهرا ، يتم أسترداد المبلغ بكامله .

- ما هو مصدر هذا الأسترداد ؟.

الإجابة : أرباح المبلغ ..

- اي مبلغ، ان المبلغ لم يعد من حقي بعد أستلام الشقة والسيارة؟.

الإجابة : أنت هكذا دائماً .. حنبلي .. الرجل يقول لك ساعطيك فلوسك مرة ثانية ، وأنت تقول لا .. أمرك عجيب يا أخي ..

نعم ، أمري عجيب ، فشهادة الدكتوراه التي أحملها في الأقتصاد لم تشفع لي في فهم ما سبق ، إلا على النحو التالي ، وعلى سبيل الحصر ، في أحتمالين لا أقل ولا أكثر ..

الاحتمال الأول : أن صاحب البيت يربح من بيع الشقة والسيارة. وأن أرباحه - على البركة - تتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألف جنيه ، بمتوسط خمسة عشر ألفاً . وأن الرجل يُحب المودعين لديه حبا يملك عليه كيانه . وأنه في سبيل المُودعين ومن أجلهم ، سوف يتنازل عن عائد أستثمار هذه الأرباح لصالحهم . وواضح هنا أننا نلهوا للسخرية ، لأنه أفتراض غير معقول ولا مبرر له . وبالتالي لا

مبــرر لإضافة أفتراضات أخرى اليه . منها أنه ســوف يربـــح باستمرار، ولن يتعرض للخسارة ، أو حتى للحسد الذي فلق الحجر . وأنه سوف يربح سنوياً ما لا يقل عن عشرين في المائة . وأنه سوف يُعيد استثمار هذه الأرباح لصالح المودع الحبيب . ولن يقـودنا هذا كله إلا إلى خمسة عشر ألفاً يعطيها له بعد أربع ســنوات ، أي بــعد ثمانية وأربــعين شــــهراً ، في ظل كل الأفتراضات ، أو التهيؤات السابقة.

الأحتمال الثاني : أن الأرباح هي المقصودة ، وأن الخمسة عشــر ألفاً هي التي عليها العين ، ولنا أن نتواضع ونُخفضها إلى عشــــرة آلاف . وفي ظل الإغراء الهائل لقصة (أدفع الفلوس وخذها وعليها شقة وســيارة) ســوف يتدافع المودعون . وهنا يتجمع في خزانة صاحب البيت أو في قفته ، مليون جنيه من كل مائة مودع ، وعشرة ملايين جنيه من كل ألف مودع ، ومائة مليون جنيه من كل عشــرة آلاف مودع . والجديد هنـــا أن موقف المودع مُختلف هــذه المرة ، حيث لا يُمكنه التراجع أو سحب النقود كما كان يمكنه أن يفعل سابقاً. لأنه حصل هذه المرة على الشقة والســيارة . وأقــصى ما يفعله أن ينتظر الأربعين شهراً ، والتي تنطبق عليها خلال التســعة والثلاثين شهراً الأولى منها قصة جحا والحــمار . فربــما يصدر القـــانون المنتظر (*) فيصبح حجة للتوقف ومبرراً للأعتذار. والعذر مقبول ،

(*) واضح أن الموضوع بأكمله كُتب قبل صدور قانون توظيف الأموال . وقد قررنا للأمانة وللتاريخ أن لا نغير فيه حرفاً واحداً .

فقــد دفعتم و أخذتم . وكنا نود أن نزيدكم ونعطيكم من فضل الله ، وكان فضل الله عظيماً لو لا الحكومة .

هذه واحدة ، أما الثانية والبديلة ، فهو أن أسترداد المبلغ مرهون بالربح . أي أنه شيء لزوم الشيء . بمعنى أن دفع المبــلغ مرة ثانية بعد أربعين شهراً ، مرتبط بتحقيق أربـــاح خلال هذه الفترة . أما إذا خســرنا ، فقــد أنتفت العلة ، وأتضحــت الأدلة ، وظهرت الذرائع كالأهلة . وليس لك أن تحزن أو تلعن ، فقد حصلت على حقك كاملاً. وكنا نود على سبيل التجديد ، أن نهبك المزيد ، لولا أن أراد الله . وما أراد الله كان، وما شاء فعل. وماذا تفعل أنت أيها المودع المغرور ؟. إن الدنيا كلها ، وليست نقودك فقط، لا تزيد عن كونها متاع الغرور . احمد ربك أنها جاءت في النقــود ، ولم تأت في صاحــب النقــود . واشكر إلهك ، فمن تكون أنت ، وماذا تكون نقــودك ؟. إن أنتما إلا قطرة في بحر ، وذرة في قفر . وأين أنت من قارون ، وأين ثروتك من ثروته ، وأين هي الآن ثروته ؟. وأين أنت ممن دخل جنته وهو ظالم لنفسه ، قال ما أظن أن تبيد هذه أبداً فبـــادت ؟. وأنت كنت تظن أن ثروتك لن تبيد أبدا فبادت، بادت يا مغرور ، بادت يا بعرور . فلا تمش في الأرض مرحاً ، إن الله لا يحب كل مختال فخور . وإذا كان قارون قد أصبح على الحديدة ، فيكفيك أن لديك شقة جديدة وســيارة جديدة .

هذا عن الثانية . اما الثالثة ، وفي تقديري أنها الأكيدة ، فهي موجزة

في كلمة وحيدة ، نخشى أن نذكرها فيقاضينا البعض ، بحجة أننا نتهمهم في ذمتهم ، أو نطعن في بياض صفحتهم . ولهذا نسوقها للقارىء في شكل فزورة : كلمة وحيدة ينطقها صاحب البيت في الشهر التاسع والثلاثين ، ويسبقها بتنهيدة ، ويرد عليها المودعون بقولهم ، سعيدة مبارك ، ما هي هذه الكلمة ، وما هو سر التنهيدة ؟ .

ويا عزيزي القارىء ، موعدي معك وليس معهم ، بسبب عوائق جغرافية ، وربما عوائق أمنية ، بعد تسعة وثلاثين شهراً بالتمام والكمال ، إن كان لنا عمر وأحيانا الله ..

وماذا عن الدولة ؟

الدولة هي الخاسر الأكبر، لأن المدخرات لم تتجه إلى حيث يجب أن تتجه ، ونقصد الأستثمار . رغم أن أصحاب البيوت يحاولون الإيهام بغير ذلك . ويستغلون ضعف الذاكرة ، حين يشترون بعض المصانع القائمة قبل دخولهم الحلبة . مثل ثلاجات زانوسي ، ومضروات نور ، وأثاث سان ماركو . ولا يستثمرون كما سبق وذكرنا إلا ما يعادل زكاة المال .

ولأن مصر تعاني مما يسمى بالعجز التجاري ، ومعناه ببساطة أنها تستورد أكثر مما تصدر ، لأنها تنتج أقل مما تستهلك . فإن الحل الوحيد لمشكلتها هو الإنتاج ، والإنتاج يتطلب أستثمارات ، والأستثمارات تحتاج مدخرات ، والمدخرات أخذتها بيوت الأموال. وهكذا وجهت بيوت الأموال الطعنة النجلاء إلى صدر الأقتصاد القومي . وتكفل بعض أصحاب البيوت (بارك الله فيهم) بإشعال الأسعار . وركزوا (بارك الله فيهم) على سلع أساسية مثل اللحوم والذرة الصفراء والحديد . وإذا كانت بعض السلع لم ترتفع أسعارها بما فيه الكفاية حتى الآن ، فجل من لا يسهو . ولهم في بنك فيصل الاسلامي في السودان أسوة حسنة ، حيث أستغل قوانين النميري الخاصة بالشريعة ، وأستخدمها كذريعة ، لما أسموه بالمضاربة حينا

وبالمرابحة احيانا . وقد ابلى بنك فيصل تحت شعار الإسلام فى السودان اروع البلاء . والإسلام مر فعاله براء ، حين ضارب على السلع الغذائية ضاربا عرض الحائط بحاجة الفقراء . وهو امر معروف هناك للقاصى والدانى ، ويتردد على لسان كل سودانى .

غير اننا لا نخلى الحكومة من المسئولية ، بتعقيداتها الروتينية ، وتعدد اجهزتها الرقابية ، وفساد ذمم البعض فيها، وتمتع بعض اخر بقدر هائل من سوء النية . الامر الذي يدفع الراغبين فى الاستثمار إلى احضان بيوت المال . والمثير ان الحكومة رغم انها فى نظرنا الضحية ، إلا انها واقعة بين نارين : نار الصمت ، فتتهم يوم الهول بأنها شاركت حين غضت البصر ، ورفضت الفحص والنظر . إضافة إلى تقصيرها في حق نفسها ، بتركها المدخرات تتسرب من حيث تتجه أو حيث يجب أن تتجه ، إلى أحد ألغاز شرلوك هولمز ، واحدى قصص الف ليلة وليلة العصرية، الّتي سوف يسمعها احفادنا إن شاء الله بعد عمر طويل ، عن الشاطر حسن الذي انتصر على الجميع واخذ نقود الجميع . وسافر بها على جناح الرخ إلى مملكة بهبهان . ناهيك عن تخوفات الدولة عن تدخل البعض في السياسة ، ومناصرتهم لاتجاه سياسي مناهض او على الاقل توقع هذه المناصرة . هذا عن نار عدم تدخل الدولة ، وهي ليست اهون من نار تدخلها . الذي إن لم يكن محسوبا ، فسوف يُصبح من وجهة اصحاب بيوت الاموال مطلوبا ، لضرب اكبر (بمبة) في تاريخ

الاقتصاد المصري . حيث يتم تأميم الثروة المصرية المتراكمة للمرة الثانية في تاريخ مصر ، ليس لصالح القطاع العام هذه المرة ، وإنما لصالح الإقطاع الخاص .

وما هو الحل ؟

وليعذرنا القاريء هنا إذا توقفنا لحظة لنذكر أننا كثيراً ما نشعر بأننا تنفخ في قربة مقطوعة . فقد كان لنا شرف التنبيه لأول مرة لخطورة ما أسميناه بالتيار الإسلامي الثروي في كتابنا قبل السقوط" في يناير ١٩٨٤ . بل وأكثر من ذلك ، فقد ذكرنا بوضوح حين قارناه بالتيارين الآخرين ، التقليدي والعنيف ، أنه أكثر التيارات الثلاثة نجاحاً . ولو تنبه المسئولون وقتها لما ذكرناه ،لأصبح الحال غير الحال. وما علينا ولنعد إلى التساؤل ، لكي نُجيب بأننا نقترح خطة تشتمل على ثلاثة أتجاهات ..

الأتجاه الأول

يتمثل في رفع سعر الفائدة على المدخرات المحلية ، وأبتداع نظم جديدة لصرف الفائدة شهرياً أو كل شهرين أو ثلاثة، مع تلافي الآثار السلبية على تمويل الأستثمارات بدعم هذا التمويل في البداية ، ثم التخلص من الدعم تدريجياً .

الأتجاه الثاني

يتمثل في إزالة معوقات الأستثمار ، خاصة المحدود ، بتشجيع تمويله . وتوفير المناطق الصناعية الملائمة بشروط ميسرة . وتحديد توقيتات زمنية لتوفير الخدمات له وأختصار الإجراءات



وكثير من الموافقات ، بل إلغائها .

الاتجاه الثالث

وهو الأهم ، ولابد أن يكون مصحوبا بـالأتجاهين السابقـين .
ويتمثل في تصحيح مسار بيوت الأموال ، وضبـط إيقـاعها على الأسس التالية التي نعتقد أنها عادلة وأن أحدا لا يختلف حولها. وهي :

١- إيداع الأموال باسم المساهمين في صورة شركات مساهمة للاستثمار أو للتجارة أو للمعاملات المالية . بحيث يكون لها جمعيتها العمومية . وبحيث ينتخب المساهمون مجلس الإدارة . وبحيث تخضع الشركة لرقابة قانون الشركات . وبحيث يُصبح للشركة دفاتر محاسبية منتظمة .

٢- أداء حق الدولة المتمثل في الضرائب على الأرباح .

٣- إعلان الدولة عن إخلائها لمسئوليتها عن أي تعاملات تتم خارج الأطر السابقة .

وتبقى كلمة

وهي كلمة هامة بالنسبة لنا وبالنسبة للقارىء . فقد أجتهدنا في محاولة الفهم . ولعلنا نتمثل في أجتهادنا بقول أبي حنيفة : سُئل : هل ما ذكرت هو الصواب الذي لا يحتمل الخطأ ؟. فكانت إجابته : والله لا أدري فلعله الخطأ الذي لا يحتمل الصواب .

ومن هنا فإن على البعض ممن أستشعر في معالجتي خطأ في التحليل أو المعلومة ، أو سوء عرض أو تصور ، أن يبادر بتصحيح الوقائع أو تعديل التصور أو إعلان المعلومة الصحيحة . ولعله بهذا يخدم الحقيقة التي هي غاية الجميع . ويصحح لنا ما ألتبس علينا فهمه .

أما الميل إلى الدعابة التي قد تجرح – دون قصد منا – مشاعر البعض ، فهو أمر لا نملك له رداً ، ولم نسع إليه ، بل سعى هو إلينا . فعز علينا أن نرده خائباً .

ولا يبقى إلا أن نشكر القارىء على فضيلة الصبر ، وأن نحمد الله على نعمة الستر . تلك التي سمحت لنا بالخوض فيما خضناه دون خوف على مصلحة ، أو تحسبٍ لنفع ، أو رجاء لكسب . ولسنا ندري أخيراً كان ذلك كله ، أم شراً ؟. كل ما ندريه أنها إرادة الله ومشيئته . وما أراد الله كان ، وما شاء فعل .

ملحق

قراءة في ملفات تحقيقات
المدعي الاشتراكي وأجهزة الأمن

" كان حلم وراح .. انساه وأرتاح "

" المطرب محمد عبد المطلب "

١- أول شركة تولى المدعي الأشتراكي التحقيق مع أصحابها هي شركة أسسها رئيس نيابة سابق (م . ح) يعاونه والده (مستشار سابق) وأستوليا على ٢ مليون جنيه مقابل أرباح ٢٤% سنوياً . ثم توقفا عن سداد الأرباح والمدخرات . ولم يستطع المدعي الأتراكي أن يضع يده إلا على نصف مليون جنيه .

٢- نشر المحامي (ف . ع) إعلاناً في السياسة الكويتية يدعو المصريين العاملين في الخارج للمساهمة في مشروعات في مصر مقابل ٢٦% عائد . وأستطاع جمع ١٢ مليون جنيه ، ثم توقف عن دفع الأرباح وأصل المساهمة . وأمكن القبض عليه بقرار من المدعي الأشتراكي قبل هروبه للخارج . ولم يضع المدعي الأشتراكي يده إلا على مليون دولار فقط .

٣- انشأ فلسطيني أسمه رياض سلامة أبو زيد شركة " الرضا لتوظيف الأموال . وجمع مليوني جنيه وهرب خارج البلاد .

٤- أنشأ سمير فوزي داوود " شركة مصر الجديدة لتوظيف الأموال " . وجمع مليوني جنيه ، ثم هرب إلى أستراليا .

٥-شركة الصاوي لتوظيف الأموال بالعجوزة ، هرب صاحبها للخارج بربع مليون جنيه .

٦- نادية عبد السلام ندا أعلنت عن شركة لتوظيف الأموال وجمعت ٧٠ ألف جنيه ، وهربت للخارج .

٧- شركة (ميجرو) السويسرية لتوظيف الأموال ، جمعت نصف مليون جنيه في شهر واحد . ثم أختفت الشركة بكل لافتاتها

وإعلاناتها .

٨- إبراهيم أبو العزم جمع تحت أســم توظيف الأموال أكثر من نصف مليون جنيه ، وأختفى بعدها .

٩- محسن السباعي حــافظ (جندي بحــرية ، صادر ضده عدة أحكام نصب في مدينة الأسكندرية) . هرب إلى القاهرة ، وأستأجر شقة مفروشة في منطقة الهرم ، وأعلن عن شــركة "نورا" لتوظيف الأموال . ونشر إعلانات في الصحف والمجلات ، ومن بينها (مجلة الأمن العام) التي تصدرها وزارة الداخلية ، وأســتطاع جمع مليوني جنيه وعاود الهرب .

١٠- مدرسة لعدة ســنوات في منطقــة الخليج ، أقــنعها أحــد المغامرين بتوظيف أموالها في شركة إسلامية . وأستولى منها على ١٥ مليون دولار مقابل أرباح ٢٥% ، وصرف لها أرباحاً بلغت ٥ مليون دولار . ثم هرب بباقي المبــلغ خارج البــلاد ، ولم يســتطع المدعي الأشتراكي التحقيق في واقعة تمت خارج حدود البلاد .

١١- " النهار لتوظيف الأموال " أسسها ثلاثة ، هم طارق أحــمد عبده (٣٣ سنة) يعمل مندوب مبيعات شركة بلاستيك ، وطالب ثانوية عامة أسمه إبراهيم عبد الحكيم ومعهما طه مصطفى ، دبلوم تجارة . وجمع الثلاثة مليون جنيه مقابل عقــود وشــيكات بــدون رصيد . وأستطاع طارق بأعتباره المدير ، أن يسحب كل المبلغ ، وأن يهرب به مع زوجته إلى لندن . ودخل الشريكان السجن بعد هروبه .

١٢- ا . ع . ع أســــتولى على أكثر من مليوني جنيه لتوظيفها

إسلامياً مقابل ٢٤% أرباح، ثم توقف عن سداد الأرباح أو الأموال .

١٣- الشقيقان ف و ص . ا . ع أعلنا في الصحف عن شركة لتوظيف الأموال ، وجمعا ٢٢٠ ألف جنيه مقابل شيكات بدون رصيد .

١٤- ب . ب . م تاجر عملة يمارس نشاطه بالكويت ، أستولى على ٢٠ مليون جنيه بحجة توظيفها لصالح أصحابها المصريين مقابل ٥٠% عائد سنوي ، ثم أمتنع عن رد الأموال لأصحابها .

١٥- ح . م . ح أستولى على مليون جنيه بزعم توظيفها في أعمال تجارية مقابل نسبة عالية من الربح ، ولم يصرف أرباحاً ولم يرد أصل المبلغ .

١٦- ص . ا و خ . ا . اوشقيقها م . ا . اومعهم ع . ع . خ ، استولى الأربعة على ٤٠ مليون جنيه لتوظيفها في مشروعات وهمية .

(ملحوظة : الأسماء الكاملة لدى المؤلف . وقد تم الأكتفاء بذكر اسماء الهاربين ، وتأجيل ذكر الأسماء الكاملة للآخرين لحين أنتهاء

مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

- الحقيقة الغائبة
- حوار حول العلمانية
- حوار في المهجر
- قبل السقوط
- زواج المتعة
- الإرهاب
- شاهد على العصر
- الطريق إلى الهاوية
- الملعوب
- النذير
- نكون أو لا نكون
- الطائفية إلى أين ؟
- مع يونان لبيب رزق وخليل عبد الكريم

رقم الإيداع

٩٢٤٧ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولي

٩٧٧, ٥٣٦٥, ٧٤,٠

المحتويات



ليس أقدر على رواية قصة بيوت توظيف الأموال في مصر ، وكشف أسرارها وغوامضها، من الدكتور فرج فودة في هذا الكتاب المضحك المبكي، والذي يشهد على غرابة القصة ، وسذاجة المصريين .

يزيح المؤلف الستار عن بدايتها مع بيت الشريف ، ثم تضخمها مع بيت الريان ، وبقية البيوت الأخرى . ولم تقم هذه البيوت جميعاً صناعة ، أو زراعة ، أو تجارة ،تفتح بها بيوت مصريين، وإنما كان أكثرها يتاجر بما جمعه من العملة .

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية
ومكتبة المعارف ببيروت